شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ت 609

تحقيق ودراسة
د. علاء الدين حموية

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف

الإشبيلي (ت 609)

تحقيق ودراسة

د. علاء الدين حموية

القسم الأول

النسخة التي بين يدي تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب– طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى (1419هـ). وأصل الكتاب رسالة تقدمت بها الفاضلة لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة المذكورة.

ولا بدّ لي قبل الشروع في سرد التنبيهات أن أُنَوِّهَ بالجهد القيم الذي بذلته الدكتورة الفاضلة في تحقيق هذا النص عن نسخة واحدة أصلها محفوظ في خزانة جامع ابن يوسف في مراكش المحروسة برقم (214)، وهو جهد لا يُقدِّره إلاّ من عايش مثله(*) .

ومع ذلك وجدتُ أشياء يحسن عرضها والوقوف عليها لتكتمل الفائدة، ولنعيد هذا النص القيم أقرب ما يكون إلى ما تركه عليه مؤلفه؛ لما لهذا النص من أهمية خاصة ولما لمؤلفه من مكانة في تاريخ ثقافتنا النحوية في الأندلس خاصة وفي العالم الإسلامي عامة.

وهذه التنبيهات تعود إلى أشياء تحتاج إلى تصويب، وأخرى تحتاج إلى إكمال، وثالثة تحتاج إلى فضل نظر.

وصادفت في بعض ما علَّقت به الدكتورة الفاضلة على مواضع من النص عثرات، فتعرَّضت لها لتكتمل الفائدة.

وذيَّلتُ هذه التنبيهات بثبت لما رأيت أنه من الأخطاء المطبعية، أو لما غلب على ظنّي أنّه منها.

---

*– كنتُ حققت السفر الثاني من "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لجمال الدين بن مالك مع تكملة ابنه بدر الدين رسالةً لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، وحققت جلّ السفر الثاني عن نسخة مفردة هي نسخة دار الكتب المصرية (نحو 10).

ومن عجائب حياتنا العملية المعاصرة أن أحد مناقشي السفر الأول من الكتاب المذكور والذي حققه الدكتور عدنان خلف أبو جري رسالةً لنيل درجة الدكتوراه أيضاً من الجامعة المذكورة قام بنشر الكتاب كله.

واستعنت في تبيان ما وقفت عليه بالعودة إلى نصوص الكتاب نفسه وإلى بعض كتب النحو والصرف واللغة والقراءات مستغفراً الله تعالى عن كل زلل. وآخر دعوانا أن الحمد له ربّ العالمين.

المجلد الأول:

1- أنشد في ص 251 س2 من تحت قول الراجز في عطف النهي على الواجب:

"حَجَّ وأَوْصَى بسُلَيمَى الأَعْبُدا أَلاَّ ترى ولا تكلمْ أحدا [5] "

قالت المحققة الفاضلة في الحاشية (5):" ولم أقف عليه".

قولها:" عليه" وهم، والصواب "عليهما"؛ لأنهما بيتان من مشطور الرجز، وحق ما كان مثل هذا أن يُكتب في وسط السطر وتحته البيت الذي يليه:

حَجَّ وأَوْصَى بسُلَيْمي الأَعْبُدا

أَلاَّ ترى ولا تكلم أَحَدا

وقد قامت الفاضل بإتباع ما فعلتْه هنا في كل الكتاب، يُنظر مثلاً ص 244 وص 341 وص 715.

2- جاء في ص 255 س3 من تحت قوله:" ويَصْلُحُ للمبتدئ أنْ يقال: كلُّ كلمةٍ صَلُحَ معها "ضَرّني" أو "نفعني" فهي اسم...".

الظاهر أن ضبط "صَلُحَ" بضم اللام وهم، والصواب:"صَلَحَ" فالفعل من باب "نَصَرَ"، وهو خطأ شائع. قال الله تعالى:﴿ومَنْ صَلَحَ من آبائهم﴾ (غافر:8).

3- جاء في ص 268 س1:" النون: كلُّ فعلٍ مضارعٍ أو مستقبلٍ اتصل به ضميرٌ مرفوعٌ- "واوٌ" أو "ألفٌ" أو "ياءٌ"،- مثنىً أو مجموعاً، أو مؤنثةٌ مخاطبةٌ؛ فعلامة رفعة ثبات النون في آخره- إنْ لم يمنع من ذلك نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة- نحو...".

الظاهر أن قوله:" أو مؤنثةٌ مخاطبةٌ" وهم، وأن الصواب النصب فيهما عطفاً على ما قبلهما.

والأشبه في قوله:" والخفيفة" أن يكون:" أو الخفيفة".

4- جاء في ص 269 س4 من تحت قوله:" الجزم" كلُّ فعل صحيح الآخر فجزمُه بسكون آخره. وكلُّ فعل معتلّ الآخر فجزمه بحذف آخره. وكلُّ فعل رفعُه بالنون فجزمُه بحذفها. وعلامة النصب متكررةٌ في النصب والخفض، [والنصب][5] والجزم".

قالت المحققة في الحاشية (5):" إضافة يتحقق بها معنى التكرير في الأسماء والأفعال: في الأسماء الفتحة تكون للنصب والخفض. وفي الأفعال الحذف يكون للنصب والجزم".

الظاهر أن قولها:" [والنصب]" مقحم في هذا السياق؛ لأنه يريد أن علامة النصب تتكرر في النصب وفي الخفض إذ يكون بالفتحة أيضاً في الاسم الممنوع من الصرف وبالياء في المثنى والمجموع على حدِّه، لأن الياء فيهما علامة جرّ أيضاً. أمّا الألف فليست عنده علامة نصب وذلك لقوله في أول الصفحة:"وقد تقدَّم النصب بالياء، وبحذف النون، وليست الألف بعلامة نصب" ولأنه احتج بنقل عن سيبويه في (ص265) على أنّ الواو والياء والألف في هذه الأسماء المسماة بالأسماء الستة أصلية وأنّ إعرابها بحركات مقدَّرة على حروف العلة. ثم قال:"وإليه ذهب أبو عليّ في إيضاحه، وهو الذي يدل عليه كلام سيبويه في آخر كتابه." (يُنظر الكتاب 412/3).

وأما تكرار علامة النصب في الجزم فبحذف النون، كما أن النصب يكون بحذفها.

5- جاء في ص 274 س6 قوله:" والنواصب عشرةٌ؛ أربعة منها تنصب بأنفسها "أَنْ" و"لَنْ" و" إذَنْ" و"كي" في أحد وَجْهَيْها [....] [4] بإضمار "أنْ" و"كي" في الوجه الثاني".

قالت المحققة في الحاشية (4):" غير واضحة في الأصل، ويستقيم الكلام بنحو: "وستة تنصب بإضمار أن، وهي: حتى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو، ولام كي في الوجه الثاني" وانظر ما سيأتي ص 789".

منهج المحققة في مثل هذا مضطرب فهي مثلاً أكملت النص في ص302 وص 305 ولم تكمله هنا مع وضوح التكملة، وهي:".. وجهيها. [وستة تنصب] بإضمار أَنْ...".

وقوله:"وكي" الأشبه فيه:"أو كي".

6- جاء في ص 275 س1 قوله:"وقِسْمَةُ الأَفعالِ ثلاثةُ أقسامٍ صحيحٌ" الظاهر أن ضبط قوله السابق وهم، وأن الصواب:"وقَسْمُهُ الأفعالَ ثلاثةَ أقسامٍ صحيحٌ."؛ إذ لو كان "قِسْمَةُ" لكان يجب أن يقول:"صحيحة". والهاء في "قَسْمُهُ" ترجع إلى الزجاجي صاحب المتن.

7- جاء في الصفحة نفسها س الأخير قوله:"وكُلَّما اتْسَعَ به يخرج من الباب في العبارة. وإيقاعُ العام موقع الخاص، فلأنَّه اتَّكل على المطرّق، وذهب مذهبَ العرب في الاختصار لفهم المعنى...".

الظاهر أن قوله:"وكُلَّما اتْسَعَ به... وإيقاعُ العامِّ..." بهذا الضبط لا معنى له. ولعل الصواب:" وكُلُّ ما اتُّسِعَ به... وإيقاعُه العامَّ..."؟.

8- جاء في ص 277 س1 قوله:"بابُ التثنية والجمع. ينقصُ من الترجمة التي على حَدِّها: التثنية في الأسماء والصفات المتفقة اللفظ...".

الظاهر أن قوله:" التي" تحريف، وأن الصواب:"الذي" فتكون العبارة على النحو الآتي:"ينقص من الترجمة:(الذي على حَدِّها). التثنية في الأسماء...". ومراده أن ترجمة الزجاجي لهذا الباب بقوله:"باب التثنية والجمع" ليست كاملة، وأن تمامها:" باب التثنية والجمع الذي على حدِّها" وذلك ليخرج منها ما كان جمعاً لمؤنث أو ما كان جمع تكسير.

9- جاء في ص 278 س3 في حديثه عن تثنية المقصور الثلاثي:"فإن كان مقصوراً نحو:"عصا" ، و"رحي" رددتَ ألفَه إلى أصلها، نحو: "عصوين" و"فَتَيَيْنِ".".

الظاهر أن الأمثلة غير متجانسة، وأن تجانسها يكون بالتكملات الآتية:"...(عصا) و(رحي) [و(فتى)]...نحو:(عصوين) [و(رَحَيَيْنِ) و(رَحَوَيْنِ)] و(فتيين)".

10- جاء في ص 281 س قبل الأخير قال في حديثه عمّا يُسمى بالملحق بجمع المذكر السالم:"وقد تأتي هاتان الزيادتان فيما لا يعقل عوضاً من المحذوف من الكلمة [لفظاً] نحو:(سِنِينَ)، أو تقديراً، نحو: (أَرْضِينَ)...".

الظاهر أن ضبط قوله:"أَرْضِينَ" وهم، وأن الصواب:"أَرَضِيْنَ" (يُنظر اللباب 114/1).

11- جاء في ص283 س7 قوله في أول باب الفاعل والمفعول به:"فإن كان مؤنثاً مفرداً أو مثنىً بإزائهِ ذَكَرٍ، دلَّ عليه بتاء التأنيثِ ساكنةً، نحو: (قامت هند)".

الظاهر أن ضبط قوله:"ذَكَرٌ" وهم، وأن الصواب:"ذُكِرَ دُلَّ...".

12- جاء في ص 285 س1 في حديثه عن دخول حرف الجر على الفاعل قوله:"ويدخل عليه حرف الجر في قولهم:"ما جاءني من أحد" و"بحَسْبِكَ أَنْ تفعلَ"، و"أفعل به" في التعجب، في رأي البصريين".

الظاهر أن قوله:"وبحسبك أن تفعل" مقحم في هذا السياق؛ لأن حديثه عن دخول حرف الجر على الفاعل دون غيره.

13- جاء في ص 286س1 في حديثه عن اختصاص الفاعل بأشياء لا تكون للمفعول قوله:"... ومنها: أنّه لا بدّ من العِوَض منه إذا حُذِف من باب الفعل".

الظاهر أن قوله:"بابِ" تحريف، وأن الصواب:"قامَ"، وأن (مَنْ) موصولة هنا، وأن قوله:"الفعل" تحريف أيضاً، وأن الصواب:"بالفعل".

14- جاء في ص 295 س3 من تحت في أثناء حديثه عن الأشياء التي تقع صلة للموصول:"... وتوصل بالظروف، والمخفوضات [3] ، والجار والمجرور، وهي بتقدير جملٍ لتعلُّقها بالأفعال".

قالت المحققة في الحاشية (3):"كذا في الأصل، ولم يتبين لي وجهه، ولعلها "المختصة"، وتتكرر هذه الكلمة فيما بعد ص 302".

والحقُّ أنه يريد بالمخفوضات الظروف المختصة -كما ذكرتُ- وهي الظروف التي يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، إلاّ فيما سُمِعَ من نحو:"دخلتُ الدارَ"، و"ذهبتُ الشامَ" ونحوهما.

15- جاء في ص 304 س6 قوله:"والمعرفة: خمسة أنواع: المضمراتُ على أنواعها، والأعلامُ، والمبهماتُ، وما دخلَه الألفُ واللامُ، والمضاف إلى واحد منهما إضافةَ تعريفٍ لا مجازٍ وتخفيف".

الظاهر أن قوله:"منهما" تحريف، وأن الصواب":منها".

16- جاء في ص 306 س3 من تحت قوله:"ونون الوقاية تلزم ياءَ المتكلم مع الماضي والمضارع المعرب بالحركات، ولا تلزم في المعرب بالنون، نحو:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾".

ضَبْطُ ﴿تبشرونَ﴾ بفتح النون فقط لا يفي بالاستشهاد، والشاهد يصح بضبطها بالفتح والكسر، وهما قراءتان مشهورتان؛ لأنه قال:"ولا تلزم في المعرب بالنون"، وهذا يعني الجواز. (يُنظر السبعة ص 367).

17- جاء في ص 307 س4 قوله:" الأعلام نوعان: علم للعاقلين يمتاز به مفردهم، وعلم لغير العاقلين يمتاز به جنسها من غيره، نحو: (ثُعالة) للذئب، و(أبي الحارث) للأسد، ولا يمتاز به واحد منها إلاّ ما استعمله العاقلون بينهم كـ(الخيل) و(الإبل). والكنية أو اللقب في العاقلين تجري مجرى عَلَمِهِم".

الظاهر أن قوله:"ثعالة للذئب" وهم، وأن الصواب:"ثعالة للثعلب". ولعل الأولى في هذا الموضع أن يكون على النحو الآتي:"نحو"(ثعالة)[للثعلب، و(وأبي جَعْدة)] للذئب...".

والظاهر أن قوله:"...إلا ما استعمله العاقلون بينهم كـ(الخيل) و(الإبل)." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملتين الآتيتين: "...كـ[(لاحق) لواحد من] الخيل، و[شَذْقَم لواحد من] الإبل...".

18- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت في حديثه عن العلم قوله:" والمرتجل: ما ليس له أصل نُقِلَ منه كـ(زينب) و(سعاد)، و[جَيْأَل][1] و(عمران)...".

قالت المحققة في الحاشية (1):"غير واضحة في الأصل. وجيأل: الضبع، والضخم من كل شيء. اللسان (جأل)...".

الظاهر أن قوله:"جيأل" تحريف، وأن الصواب:"جبل"، لأن الأول ليس علماً، وقيل: إنه مشتق. (يُنظر القاموس المحيط "جأل").

19- جاء في ص 312 س الأخير في أثناء حديثه عن نعت المعرفة قوله:"...فإن نُكِّر نعتُها صار بدلاً، نحو: (جاءني زيدٌ راكبٌ)، على تقدير: (جاءني زيدٌ رجلٌ راكبٌ)، والنكرة لا تفيد في البدل لا النعت. وإن شئتَ نصبته على الحال، والمعاني مختلفة...".

الظاهر أن قوله:"والنكرة لا تفيد في البدل لا النعت" لا معنى له، وأن الصواب يحصل باعتبار (لا) الأولى مقحمة.

20- جاء في ص 321 س5 بالآية ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيةٍ أَهْلكناها فجاءها بَأْسُنا بياتاً﴾ في أثناء حديثه عن معنى فاء العطف، ثم علَّق عليها بقوله:"ومجيء: (البأس) قبل (الهلاك) فعلى حذف مضاف تقديره: (أردنا هلاكها فجاءها بأسنا)...".

الظاهر من التقدير أن الأمر ليس على حذف مضاف.

21- جاء في ص 322 س3 قوله:"لأنها مواضع مشتملة على نواحي[2] وجهات..." قالت المحققة في الحاشية (2):"هكذا في الأصل على لغة ضعيفة. انظر الإرشاد إلى علم الإعراب 428 والقياس إعلالها إعلال قاضٍ".

مثل هذا لا يحتاج إلى هذا التعليل، فهو لم يرد في نص من النصوص المحتج بها، أو في نص أدبي... غاية ما يمكن قوله هنا بعد تصحيح اللفظ في النص:"في النسخة "نواحي"، وهو وهم من الناسخ".

22- جاء في ص 340 س1 قوله:"وقد قطعوا من الإضافة. ويُنوى في (قبلُ) و(بعدُ)، وهي مرادة. وقطعوا عنها وأعربوا ونَوَّنوا في (كل) و(بعض). فإذا قطعوا ولم ينووها رجع الاسم إلى نكرته".

الظاهر أن قوله:"ويُنوى" تحريف، وأن الصواب:"وبَنَوا".

23- جاء في آخر باب التوكيد ص 341 س2 من تحت:"ويُتْبِعُ هذه الأبوابَ بعضُ الهوجِ بخزعبلات طويلة الذيل قليلة النيل، نزَّهت الكتاب عن ذكرها".

الظـاهر أن ضـبط قولـه:"بعضُ" بـالرفع وهـم، وأن قولـه:"الهوج" تحريـف، وأن الصـواب:"الهَرْج"؛ لأن فاعـل (يتبـع) ضـمير يرجـع إلـى الزجـاجي صـاحب المـتن. والهَرْج:"الإفاضة في الحديث والإكثار منه"، (اللسان: هرج).

24- جاء في باب البدل ص 346 س1 قوله:"وبدلُ المضمر من المضمر: (زيدٌ ضربتُه إيّاهُ)، ويقول:(ضربتُك يدَك ورأسي وجهي)[2] ".

قالـت المحققـة فـي الحاشـية (2):"هكـذا فـي الأصـل، وهـو غيـر متجـه..." الظاهر أن قوله:"ويقول... وجهي" مقحم في هذا السياق.

25- جاء في ص 348 س4 من تحت في تعليقه على قول كُثَيِّر عزّة:

وكنتُ كذي رجلين رِجْلٍ صحيحة ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

" تمنّى أن تضيع قلوصه، فيقيم عندها، فيكون كمن له رِجْلٌ صحيحة، وبذهاب قلوصه كمن له رِجْلٌ سقيمة... وشاهده: بدلُ الرِّجل الصحيحة والسقيمة من الرجلين. ووقعت [الثانية بصفاتها (رمى) وما بعدها صفة للرِّجل الأخيرة. واعتذاره [5] ...".

قالت المحققة في الحاشية (5):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قوله:"[الثانية بصفاتها... الأخيرة" لا يؤدي المعنى المراد ولعل صواب العبارة:"ووقعت جملة (رمى) وما بعدها بالمعنى الذي ذكرناه صفة للرِّجل الأخيرة".

26- جاء في ص 355 س9 في حديثه عن أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم قولهُ:"أحدها: فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول به، نحو ما ذكرَ وكذلك فعلٌ مختصٌ بما لا يتعدى، وكذلك لكل فعلٍ فاعل يدل عليه بلفظه...".

الظاهر أن قوله:"وكذلك فعل... وكذلك" واضح الاضطراب، ولعل صوابه باعتبار (كذلك) الأولى تحريفاً، وصوابها (لذلك)، واعتبار (فعل) تحريفاً أيضاً، صوابه (فصل)، وباعتبار (كذلك) الثانية مقحمة في هذا السياق، فيكون:" نحو ما ذكَرَ. ولذلك فصلٌ مختصٌ بما لا يتعدى. ولكل فعلٍ فاعل...".

27- جاء في ص 362 س1 قوله:"والإعمالُ مع تقديم الفعل لا غيرَ..." الصواب:"لا غيرُ" وهذا تكرر (ص 647 س5) و(687 س3) و(877 س5) و(922 س الأخير) و(927 س7) و(1049 س3 من تحت).

28- جاء في ص 364 س5 قوله في حديثه عن أفعال الظن واليقين:"وقد يغلب اليقين، وعليه ارتفع:﴿أَلاّ تكونَ فِتْنَةٌ﴾...".

الظاهر أن قراءة النصب في (تكون) تُفوِّت الاستشهاد، الذي يكون بالرفع.

29- جاء في ص 364 س2 من تحت ضمن حديثه عن تعدي (رأَى وعِلم) إلى مفعول واحد قولُه:"وتدخل في الباب [(أرى) مركباً] [3] للمفعول، كقولهم:"كم تُرَى الحَرورِيَّةُ رجلاً؟" بمعنى (تظنُّ)".

قالت المحققة في الحاشية (3):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قوله:"مركباً" تحريف، وأن الصواب:"منقولةً" أو "مُحَوَّلةً".

30- جاء في ص 366 س4 من تحت قولُه:"وظاهر كلام سيبويه -رحمه الله- أنه لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال عن المفعولين إلاَ في (ظننتُ، وحسبتُ، وخِلْتُ) فقط [4]، لأنها مسموعة...".

قالت المحققة في الحاشية (4):"في الأصل: (قط)".

الذي في الأصل صواب محض. والفاء ليست لازمةً لـ(قط) كما أنها ليست لازمة لـ(حسب). (يُنظر اللسان (قطط)).

31- جاء في ص 385 س3 من تحت في حديثه عن اقتران الواو بجملة الحال وعدم اقترانها قولُه:"فإنْ كان الفعل مضارعاً لم تدخله الواو، ولزم الضمير، نحو: (جاء زيدٌ يضحك). فإن دخلت [الواو كان على تقدير الجملة، وصارت الجملة اسمية]".

الظاهر أن قوله:"على تقدير الجملة" لا معنى له، لأن الحال هنا جملة بالواو وبدونها. والأظهر:"... على تقدير ضميرٍ مبتدأ، وصارت الجملة اسمية".

32- جاء في ص 391 س4 قوله:"... فقد وقع ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص حين أفاد، فما أفاد يجوز، وإذا كان الكلام كاملاً من جميع جهاته.

والجار والمجرور يكون معرىً للمبتدأ ولسببه، نحو: زيد في الدار، وعمرٌ في الدار أبوه.

والاسم المرفوع ينقسم أربعة أقسام: جامد ومشتق ومضمن [2] معناه ومنزل منزلته".

قالت المحققة في الحاشية (2):" في الأصل: ومضمر". في النقل السابق ثلاثة أمور:

الأول: أن الواو في قوله:"... وإذا كان..." مقحمة.

الثاني: أن قوله:"معرىً" تصحيف، وأن الصواب:"مَغْزىً" ومعنى مغزى:فائدة.

الثالث: أن ما في الأصل:"مُضْمِر" صواب محض، لا يحتاج إلى تغيير. وكذلك الأمر في ص 392 س1.

33- جاء في ص 392 س6 ضمن سياق النقل السابق قوله:"والمنزل منزلَتَه [2] ينقسم أربعة أقسام :علماً، جنساً، مصدراً، صفةً. فالعلم:(أبو يوسف أبو حنيفة)...".

قالت المحققة في الحاشية (2):"أي منزل منزلة المبتدأ" كذا قالت! والصواب: منزل منزلة المشتق.

34- ساق في ص 399 س8 قول الفرزدق:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوه ولا كانتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

ثم قال:"أراد: إلى ملكٍ أبوه ما أُمّه من محارب، فإنه مبتدأ، و(ما أمّه من محارب) خبره، و(ما) نفيٌ. قدَّم الجملة وهي خبر الأب". الظاهر أن قوله:"فإنّه" تحريف، وأن الصواب:"فأبوه".

35- جاء في ص 402 س3 من تحت قوله:"والأخفش يرفع بالجار والمجرور، والفاعلُ بعده في قولهم:(في الدار زيدٌ)، ويجير الرفع بالابتداء...".

الظاهر أن الواو في قوله:"والفاعل" مقحمة، وأن ضبط لفظ (الفاعل) بالرفع وهم، وأن الصواب:"... يرفع بالجار والمجرور الفاعلَ بعده...".

36- جاء في الصفحة 403 س5 من تحت قوله:" فمن الباب ما يكون فيه الرفعُ والنصبُ، والرفعُ أحسنُ، وهو ما ذكرتُ لأمرين: أحدهما: كون الكلام جملة واحدة. الثاني: ألاّ يكون في الكلام إضمارٌ أحسنُ من الإظهار[2] ".

قالت المحققة في الحاشية (2):"في الأصل: الإضمار".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض. وأن قولها:(الإظهار) لا معنى له في هذا السياق.

37- جاء في ص 406 س7 قوله في باب الاشتغال:"وكل ما تقدَّم يصلح أن يكون خبراً عن الاسم المتقدم، والذي هو خبر للمبتدأ في موضع خبره..."

الظاهر أن قوله:"... خبر للمبتدأ في موضع خبره..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن المعنى يتم بالتكملة الآتية:"... خبر للمبتدأ [أو] في موضع خبره...".

38- جاء في ص 409 س3 في سياق الباب المشار إليه قوله:" وأما استواء الرفع والنصب فان يتقدَّم المبتدأ وخبره فعل، نحو: (زيدٌ ضربته)، وقد صارت الجملة محتوية على جملتين، الأولى: اسمية، وهي المبتدأ والخبر، والثانية فعلية، وهو الخبر، وتُسمى كبرى وصغرى، فإن راعيت الكبرى وحملت عليها رفعت فقلت: (زيدٌ أكرمتُه، وعمروٌ ضربتُه)، وإن حملت على الصغرى وراعيتها نصبت فقلت: (زيدٌ ضربتُه، وعمراً أكرمتهُ)".

الظاهر أن قوله:"زيدٌ" بالرفع يُقوِّت التمثيل به، وأن الصواب:"زيداً" بالنصب.

39- جاء في ص 410 س3 من تحت قوله:" وأمّا (ليس) فمن حيث كانت فعلاً جاز أن ينتصب قبلها، ويفسَّرَ عاملاً فيه (ليس) وما بعدها...".

النقل السابق واضح الاضطراب، وذلك:

أ- لأن قوله:"أن ينتصب قبلها" لا يؤدي المعنى المراد، ولا يصح صناعةً، وصوابه يكون بالتكملة الآتية:" وأن ينتصب [ما] قبلها".

ب- لأن قوله:"عاملاً" تحريف، صوابه:"بعاملٍ"

ج- لأن قوله:"... فيه (ليس)..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية: "...فيه [معنى] (ليس)...".

40- جاء في آخر باب الاشتغال ص 414 س3 من تحت بعد أن ساق قول الراجز:

يا أيُّها المائحُ دَلْوي دُونكا

قوله:"... فدلوي منصوب بفعل مضمر يفسره (دونك) وتقديره: دونك دلوي دونكه، فقد تعدّى لضمير الدلو، ونصب الدلو متقدماً بفعل مضمر...".

الظاهر أن قوله:"دونك" من قوله:"دونك دلوي دونكه" وهم، وأن الصواب:"خُذْ دلوي دونكه" لقوله:"منصوب بفعل مضمر يفسِّره دونك".

41- جاء في ص 418 س2 من تحت قوله:"وفي خبر (ليس) خلاف، والذي يُتَأَوَّل عليه قولُ سيبويه -رحمه الله- أنه لا يتقدَّم لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، ولا دليل في إجازته "أزيداً لستَ مثلَه"، لأنه يُفَسِّر ما يعمل فيه، نحو: (زيداً عليك)... وبابها النفي لما في الحال. وقد تكونُ آخرة [4] ".

قالت المحققة في الحاشية (4):" هكذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه". الظاهر أن قوله:"آخرة" تحريف، وأن الصواب:"لغيره". ومراده بهذه العبارة: أن (ليس) لنفي الحال، وقد تكون لغيره.

42- جاء في ص 420 س11 في الوجه الثاني من وجوه تخريجه لقولهم: (كان في الدار زيدٌ قائماً) قوله:"والوجه الثاني: أن يكون الخبر (قائماً)، والمجرور متعلِّقٌ به، فالأحسنُ تأخيرُه عن الخبر؛ لكونه لمعنى".

الظاهر أن قوله:"لكونه لمعنى" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل باعتبار لفظ (معنى) محرَّفاً والتكملة الآتية:"... لكونه [مِنْ] معناه".

43- جاء في ص 424 س2 من تحت قوله:"وسواءٌ قدَّمتَ الخبر على الاسم أو أخرته، فعلاً كان أو اسماً مشتقاً: (كانت زيداً [6] الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ (الحُمّى)...".

قالت المحققة في الحاشية (6):" في الأصل: (كان زيد)". أما (كان) كما في الأصل فصواب محض، لأن اسمها (الحمى) مؤنث مجازي وقد فُصل بينها وبينه بقوله (زيداً).

وأما (زيد) فإن كان بالرفع في الأصل، فالصواب ما فعلته المحققة بنصبه.

44- جاء في ص 438س2 من تحت ضمن حديثه عن أصل (ليس) قوله:"... وأصلُها (لَيِسَ) فسُكِّنتْ تخفيفاً، وكان قياسُها (لاس)، فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومثلها في الاعتدال (صَيِدَ البعير) لِصَادَ...".

الظاهر أن قوله:"لِصَادَ" تحريف، وأن الصواب:"صَيَداً".

45- جاء في ص 439 س6 نقلُه لرأي أبي علي الفارسي في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ):"ورأى أبو علي أن (ليس) على بابها ووجَّهَ هذا على حذف الخبر، وما بعد (إلاّ) صفةٌ أو بدلٌ للطيب، وهو قول سيبويه:"وما كانَ الطيبُ إلاّ المِسْكَ" فنصب على الخبر بـ(كان)، وهو الذي يقول:"ليس الطيبُ إلاّ المسكَ" فهو خبر في الحالتين، وبه يصح المعنى. فإن جعل الخبر محذوفاً فسَدَ المعنى، ولهذا جاء سيبويه بقوله:"وما كان الطيبُ إلاّ المسكَ" وهو بديع".

ظاهر النقل يدلّ على أن سيبويه لا يرى حذفَ الخبر هنا، ولذلك فإن المعنى المراد لا يتم إلاّ بالتكملتين الآتيتين:"... بدلٌ للطيب [قال:] وهو قول سيبويه. [والذي قاله سيبويه]..." (يُنظر الكتاب 147/1، والحلبيات 227-230).

46- جاء في ص 445 س3 من تحت قوله:"و(أُسَيِّد) فاعل (سَيُبْلِغُهُنَّ) وهو تصغيرُ (أسود) صغَّرَه بأصغره".

الظاهر أن قوله:"بأصغره" تحريف، وأن الصواب:"لِصِغَرِه".

47- نقل رأي سيبويه في (كان) في قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيران لنا كانوا كرامِ

فقال في ص 446 س1 :"ومذهب سيبويه –رحمه الله– زيادتها في البيت، ولا يمنع عنده أن تكون ناقصة. وإنما قدَّم الزيادة فيها؛ لأن الجار والمجرور الذي قبلها قد اكتنفه شيئان: منهما ما يطلبه لنفسه،(الجيران) يطلبه بأن يكون صفة له. و(كان) تطلبه بخبرها، والحكم للمتقدم".

الظاهر أن قوله:"شيئان منهما ما..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية وباعتبار (ما) مقحمة:"... شيئان [كل] منهما يطلبه...".

48– قال في آخر تعليقه على بيت العُجَير:

إذا مِتُّ كان الناس صنفان: شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

ص 448 س6:"والجملة التي هي خبرُ ضمير الأمر والشأن لا يحتاج إلى ضمير يعود منها؛ لأنّها ضميرٌ في المعنى".

الظاهر أن قوله:"لا يحتاج" تصحيف، وأن الصواب"لا تحتاج".

والظاهر أيضاً أن قوله:"ضميرٌ" تحريف، وأن الصواب:"الضميرُ". أي هي نفس الضمير في المعنى، فيكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج جملة الخبر إلى ضمير يربطها بالمبتدأ.

49– جاء في تعليقه على بيت هشام أخي ذي الرُّمّة:

هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذولُ

قولُه في ص 449 س3 من تحت:"و(منها) متعلق بـ(مبذول). وشاهده إضمارُ الأمرِ والشأنِ في (ليس)، والجملة الخبر. ويجوز أنْ تكون الجملة في الباب خبراً لا عمل لها كما في قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ)".

الظاهر أن قوله:"ويجوز أن تكون الجملة..." هو نفس كلامه السابق فما الفائدة من تكرره؟ وما الفائدة أيضاً من قوله:"ويجوز"؟ فلا بدَّ أن يكون الكلام بعد "ويجوز" غيرَ الكلام الأول، وذلك يكون بالتكملة الآتية:"ويجوز أَنْ [لا] تكون الجملة...".

والظاهر أيضاً أن قوله:"... خبراً لا عمل لها..." لا معنى له، وأنّ المعنى يتم بالتكملة الآتية:"... خبراً [(وليس)] لا عمل لها...".

50- جاء في ص 455 س6 ضمن حديثه عن لام الابتداء قوله:"وتدخل على الخبر حيث كان ما لم يتصل بـ(إنّ)، وعلى معمول الخبر إذا تقدّم عليه، نحو: (إنَّ زيداً لفي الدار لقائمٌ)...".

الظاهر أن اللام مقحمة في قوله:"لقائم".

51- قال في تعليقه على كلام ثعلب في أنّ توكيد الإثبات يقع جواباً بعد النفي: ص 456 س6:"فصارت (إنّ) بإزاء (ما)، وصارت اللام بإزاء الباء. ووقْفُ التأكيدِ، واعتلاله بمنع دخول اللام على سائر الحروف بانقطاعها ممّا قبلها فاسدٌ غير متحقق؛ لأنها علة في دخول اللام على (إنّ)..."

الظاهر أن قوله:"ووقْفُ التأكيدِ" وهم في الضبط، وأن الصواب:"... بإزاء الباء، ووَقَفَ التأكيدَ".

واعتلاله بمنع...".

أي إنّ ثعلباً جعل التوكيد بهذا الأسلوب وَقْفاً على جواب النفي فقط.

والظاهر أن قوله:"لأنها" تحريف، وأن الصواب:"لأنه".

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن قوله:"علة في دخول اللام على (إنّ)" وقوله بعد ذلك:"والذي أوجب ألاّ تدخل على (أنّ)..." ثم قوله في أول ص 457:"والذي أوجب ألاّ تدخل على (كأنّ) و(ليت) و(لعل)...".

وقبل ذلك في النقل السابق قوله:"... بمنع دخول اللام على سائر الحروف..." كل ذلك على التوسع ، لأن اللام تدخل على الاسم أو الخبر أو معمول الخبر بالشروط التي ذكرها، ولا تدخل على الحرف.

52- جاء في ص 457 س9 قوله:"وأمّا (إنّ) فلم يُزَلْ معنى الابتداء عمّا كان عليه، ولم يَحدث إلاّ التأكيد، فلذلك اختصت بما اختص به الابتداءُ من اللامِ

والرفعِ بعد الخبر، ولذلك جاز الرفع بعد الخبر في (أَنَّ) لّما لم يتغيَّر فيها معنى الابتداء، ولم تُدْخِل في الخبر معنىً زائداً".

الظاهر أولاً أن قوله:"فلم يُزَلْ... ولم يَحدث" تصحيفان، وأن الصواب:"لم تُزِلْ... ولم تُحْدِثْ" لقوله بعد ذلك:"ولذلك اختصتْ".

والظاهر ثانياً أنّ قوله:"(أنّ)" وهم، وأن الصواب:"(إنَّ)" بكسر الهمزة.

53- جاء في ص 460 س2 من تحت قوله:"... وليس هنا ما يطلب الموضع غيره. إنَّ الكلامَ معناه معنى الابتداء...".

الظاهر أن قوله:"إنّ الكلامَ..." فيه تحريفٌ، ووهمٌ في الضبط، وأن الصواب:"... الموضع غيره؛ إذْ الكلامُ معناه...".

54- قال في ص 461 في أول حديثه على قول الشاعر:

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحَديدا

:"رواه سيبويه -رحمه الله- منصوباً، وردَّ النصبَ المبردُ، وقال هو مخفوض. والبيت من قصيدتين إحداهما لعقيبة الأَسديّ الذي دفعه لمعاوية...".

قوله:"قصيدتين إحداهما" تحريفان، والصواب:"قصيدين أحدهما" بدليل قوله بعد ذلك "دفعه" وقوله:"والقصيد الثاني". وهذا تعبيره في كل الكتاب فهو لا يقول:"قصيدة" وإنما يقول:"قصيد".

55- قال بعد النقل السابق وبعد إنشاده:

فَهَبْنا أُمَّةً هَلَكَتْ ضَياعاً يَزيدُ أَميرُها وأَبو يَزيدِ

:"ولا يجوز هنا النصب".

الظاهر أن "لا" في قوله:"ولا يجوز" مقحمة؛ لأن (يزيد) في آخر البيت السابق الأصل فيه أن يكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وجرُّه بالكسرة ضرورة. فالنصب فيه جائز.

56- جاء في أول ص 464 قوله:"فأمّا (إنَّ) فعلى وجهين: من العرب مَنْ يُعْملُها إذا خففَها عملَها مثقَّلةً، وهم أهلُ المدينة، وقيل [منها] قراءة نافع: ﴿وإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ يُشبِّهُها بالفعل المحذوف. وسائر العرب لا يعملها...".

الظاهر أن قوله:"بالفعل المحذوف" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... بالفعل المحذوف [منه]".

57- جاء في ص 465 س5 في حديثه عن تصدر الجملة الفعلية في أكثر الاستعمال بالسين وسوف و(قد) و(لا) إذا وقعت خبراً لـ(أنْ) المخففة من الثقيلة قولُه:"وأكثر استعمالها بالفصل بـ(السين) وبـ(سوف) مع الإيجاب، وبـ(قد) مع الماضي، وبـ(لا) مع النفي. وقد تستعمل بغير حرف، نحو: (علمتُ أنْ تقومُ) ولا يقع إلاّ بعد أفعال العلم والتحقيق بخلاف الناصبة للفعل".

الظاهر أن قوله: (لا يقع) تصحيف، وأن الصواب: (لا تقع) لقوله قبلها: و"استعمالها" و"تستعمل".

58- جاء في ص 466 س2 في حديثه عن دخول (ما) على الحروف المشبهة بالفعل قولُه:"وأمّا إذا دخلت عليها (ما) أجمع، كانت كافة لها عن عملها إذا وليتها الجمل الاسمية، وإنْ وليتها الفعلية كانت مهيئة لدخولها على الفعل. ومن العرب من يُعملُها في الاسم بعدها كحالها قبل دخول (ما)، ويجعل (ما) زائدة...".

الظاهر أن قوله:"ومن العرب من يُعملها... (ما) زائدة" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بمثلها:"لدخولها على الفعل.[إلاّ (ليت) فمن العرب مَنْ لا يُعملُها في الاسم الذي بعدها] ، ومن العرب مَنْ يعُملها...".

هذا هو المشهور في كتب النحو، وهذا الذي أراده المصنف لقوله في آخر الفقرة:"إلاّ أنها لم يحكِ سيبويه -رحمه الله- فيها إلاّ الإلغاء". (يُنظر الكتاب 137/2).

59- جاء في ص 469 س3 في ذكره للغة الثالثة التي حكاها عن العرب في (القول) قولُه:"والثالثة إجراؤها مجرى القول في كل موضع فينصبون[1] به مفعولاً".

قالت المحققة في الحاشية (1):"في الأصل: فينتصبون".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض.

60- قال في ص 476 س5 من تحت:"و(في) للوعاء، تقول: (هذا في الكيس)، و(هذا في البيت)، و(في بطن أمِّه). وإنْ اتسعت في الكلام فهي على هذا، فإنما يكون كالمثل يُجاء به فتقاربُ الشيءَ، وليس مثلَه".

الظاهر أن قوله:" يكون...فتقارب" تحريفان، وأن صوابهما:"تكون...فتقارب".

ومراده في هذه الفقرة: أنك إذا اتسعت في الكلام في (في) فأخرجتها عن معناها الأصلي وهو الظرفية، فإنها تبقى على معنى مقارب للظرفية، فشأنها في هذا شأن المثل يؤتى به لما يقاربه وليس لما هو مثله تماماً. (يُنظر اللباب 358/2 وما بعدها).

61- قال في 477 س1:"و(حاشا) حرف خفض في الاستثناء. ومعناه معنى (غير). وقد تكون فعلاً في قول بعضهم [1]...".

قالت المحققة في الحاشية (1):"(قد) مقحمة، يريد: وتكون فعلاً..." كذا قالت! ولم أعرف سبباً لهذا الحكم لا من الصناعة ولا من المعنى. فـ(قد) تأتي مع المضارع أحياناً للتحقيق.

62- جاء في ص 489 س4 من تحت ضمن حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم قولُه:"وأما (ذو) فلا تضاف [إليها] [2] .كما لا تجتمع في الإضافة معها، لم يجتمع واحد منهما مع الثاني مراعاة لذلك.

واجتمعت الواوُ و النون مع الألف واللام، لكونها مصاحبةً لعلامة التثنية والجمع، وقُوَّتها بالحركة".

قالت المحققة في الحاشية (2):" إضافة يقتضيها السياق".

الظاهر أن قولها:[إليها] مقحم في هذا السياق مخلٌ بالمعنى؛ لأن (ذو) لا تضاف البتة لا إلى ياء المتكلم ولا إلى غيرها. وإضافة المحققة المشار إليها تُشْعِر بأنها تُضاف إلى غيرها.

والظاهر أن قوله:"كما لا تجتمع... مراعاة لذلك" لا يؤدي المعنى. ولم أنتهِ فيه إلى شيء.

والظاهر أيضاً أن قوله:"الواوُ وَ" مقحم في هذا السياق لقوله "لكونها مصاحبة لعلامة التثنية والجمع" أي:النون، ولقوله:"وقُوَّتِها بالحركة" أي: النون أيضاً.

63- جاء في ص 496 س4 في حديثه عن بيت امرئ القيس:

سريْت بهم حتى تكلَّ مَطِيُّهُمْ وحتى الجيادُ ما يقرْنَ بأَرْسانِ

قوله:"... والضمير في (بهم) عائد إلى (المَجْرِ) [6] في البيت قبله".

قالت المحققة في الحاشية (6):"في الأصل:(المذكور)".

الظاهر إذن أن العبارة:"... إلى [المجر] المذكور في البيت قبله".

64- جاء في تعليقه على بيت المُتَلَمِّس:

أَلقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتَّى نَعْلَهُ ألقاها

قولُه في ص 498 س4:"ويروى بثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء والخبر. والخفض على الغاية. والنصب على العطف. و(ألقاها) في الوجهين تأكيد...).

الظاهر أن قوله:"... في الوجهين تأكيد" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"... في الوجهين [الأخيرين] تأكيد".

65- جاء في أول باب القسم ص 501 س6 قولُه:"ويُحذف الفعل كثيراً، ويبقى المقسَمُ به، فيقال: (به لأفعلنَّ). وتُبْدَلُ من الواو التاءُ، نحو: (تالله)...".

الظاهر أن قوله"...(به لأفعلنّ). وتُبدل من الواو التاء..." لا يؤدي المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"...(به لأفعلنّ)[وتُبدل من الباء الواو، نحو: (والله)] وتبدل من الواو التاء، نحو: (تالله)...".

66- وجاء في الصفحة نفسها س3 من تحت:"وتدخلُ (مِن، ومُن) بالكسر والضم أكثر على رأي، فيقال: (مِنْ رَبّي لأفعلنَّ) وبعضهم يقول: (مُنُ اللهِ). وقد يقال: (تاللهِ)، و(باللهِ لأفعلنَّ) و(أَمَا اللهِ) و(لاها الله)...".

الظاهر أن قوله:"مِنْ ربّي لأفعلنّ" بالكسر فقط في "مِنْ" لا يحقق التمثيل، وأن ذلك يتحقق بضبطها بالضم والكسر: (مِنْ).

والظاهر أيضاً أن قوليه:"تالله" و"بالله لأفعلن" لا يصلحان للتمثيل في هذا السياق، فقد سبق أن مَثَّلَ بهما المؤلف (انظر التعليق السابق) وأن صواب التمثيل هنا هو:"... وقد يُقال: (مُ الله، ومِ اللهِ لأفعلنَّ)...".

67- قال في حديثه عن كون جملة القسم اسمية ص 502 س5:"ومثال كون الجملة اسميَّةً:(لَعَمْرُكَ، وأيْمُنُ اللهِ، ويمينُ اللهِ، وعَهْدُ اللهِ، وأمانتُه) وما أشبه ذلك، الأسماء مبتدأة، وأخبارها مضمرة مقدَّرة لدلالة المعنى، والتقدير: (لَعَمْرُ اللهِ ما أحلف به)، و(أيمُنُ اللهِ ما أُقسم به) و(أمانةُ الله لازمةٌ لي، وعهدُ الله).".

الظاهر أن قوله:"لعمر الله" تحريف، وأن الصواب:"لعمرُكَ ما أحلف به" ليوافق المثال:"لعمرك"؛ ولأن تقدير "لعمرُ الله" عندهم: أحلف ببقاء الله ودوامه.

والظاهر أن قوله:"وأيمن الله ما أقسم به" لا يؤدي المعنى، لأن (أيمن) معناها: البركة أو القوة، فكان حقه أن يقول: (بها). ولعل الصواب يكون بالتكملة الآتية حتى ينسجم التقدير مع الأمثلة:" [و(يمينُ الله قسمي]، (وأيمن الله)." ويكون قوله:"ما أقسم به" مقحم في هذا السياق، لأن تقديرهم لهذين المثالين كما ذكرت.

68- جاء في الصفحة نفسها س11 قولُه:"فإنْ كانت جملة الجواب اسميةً موجبةً دخلتْ عليها اللام و(إنّ)، فيقال: (واللهِ لزيدٌ قائمٌ)، (واللهِ إنّ زيداً قائمٌ)".

الظاهر أن تمام التمثيل يقتضي التكملة الآتية:"... قائمٌ [و(واللهِ إنّ زيداًَ لقائمٌ)].

69- جاء في ص 505 س4 قولُه في حديثه عن جملة جواب القسم:"وإنْ كانت الجملة منفية والفعل ماضٍ دخلت عليها (ما) و(إنْ) النافية، نحو: (واللهِ ما قام زيد)، و(واللهِ إنْ قام إلاّ زيدٌ)، ولا تصلح هنا (ما). فإن كان الفعل مستقبلاً دخلت عليه (لا)، ويجوز دخول (ما)...".

الظاهر أن قوله:"ما" في قوله:" ولا تصلح هنا (ما)". وهم، وأن الصواب:"لا".

70- جاء في ص 510 س4 قوله:" البيت لامرئ القيس، ويُقال: إنّه وفدَ على قيصر فرأى بنته حين دخوله عليها، فعَلِقَها...".

الظاهر أن قوله:"عليها" تحريف، وأن الصواب:"عليه".

71- جاء في ص531 س3 من تحت قولُه في باب اسم الفاعل:"ويدخل في الباب أسماءُ المفعولين من الفعل المتعدي [إلى واحد أو] [5] إلى اثنين، جارياً كان فعله الماضي أو غيرَ جارٍ على نحو "مُكْرَم، ومُعْلَم،، ومُسْتَخْرَج، ومَكْسُور، ومَظْنُون" وما أشبَهَ ذلك".

قالت المحققة في الحاشية (5):"إضافة يقتضيها السياق".

العبارة السابقة فيها اضطراب شديد، يتأتى من عدة أشياء:

أولاً: قول المحققة [إلى واحد أو] ليس مما يقتضيه هذا السياق، بل هو مقحم فيه؛ لأن الشارح يعد من هذا الباب أسماءَ الفاعلين من الفعل المتعدي وأسماء المفعولين من الفعل المتعدي إلى اثنين، فيقام الأول منهما مقام الفاعل، ويُنصب الثاني على أنه مفعول به، وما ذكرتُه يؤيده قولُه في أول الصفحة:"اسمُ الفاعل المقصود في هذا الباب – في اصطلاح النحويين- كل صفةٍ جارية على الفعل المضارع المتعدي، جرت عليه..." وقولُه في (س5):" وما كان على مثال هذا وفعلُه غيرُ متعدٍ فليس من الباب". وقولُه في الصفحة التالية (س8):" وإن تعدّى اسمُ الفاعل إلى اثنين تَعَدَّى اسمُ مفعوله إلى واحد، ودخل في الباب". (وينظر ص 522 س4 وص 559 س1).

ثانياً: الظاهر أن لفظ (الماضي) من قوله:"... فعله الماضي..." مقحم في هذا السياق.

ثالثاً: أن الأمثلة:"مُكْرَم ومستخرج ومكسور" مقحمة في هذا السياق؛ لأنها من أفعال لازمة أو متعدية إلى واحد، واسم المفعول منها لا يدخل في هذا الباب كما ذكرت في أول هذا التعليق. وأن الشارح مَثَّلَ بـ(مُعْلَم) لما يجري عليه فعله، وبـ(مظنون) لما لا يجري عليه فعله. والثلاثة السابقة من إقحام بعضهم.

72- جاء في ص 532 س3 في شروط إعمال اسم الفاعل قولُه:" يعمل شيء منها رفعاً أو نصباً إلاّ أن يكون تابعاً على أصله على أي نوع كان من الإتباع من كونه صفةً أو حالاً أو خبراً لمبتدأ، أو بعد نفي أو استفهام، نحو: (ما ضاربٌ

أخـوكَ زيـداً) و(أضـاربٌ أخـواك عمـراً؟)، أو تكـون فيـه الألـف والـلام، نحـو: (الضارب، القائم)".

قوله:"والقائم" مقحم في هذا السياق لما ذكرته في التعليق السالف. وإقحامه هنا بَيِّنٌ؛ لأن المؤلف قال:"ما ضاربٌ...وأضاربٌ..." ثم قال:"الضارب" فمثَّل بالمتعدي، وهو ما يتفق مع رأيه فيما يدخل في هذا الباب، أما (قائم) فهو من اللازم، ولا يدخل في هذا الباب (يُنظر أول التعليق السابق).

73- جاء في ص542 س6 في آخر كلامه على قول الشاعر:

هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ

قولُـه:"ومَنْ خفض (ابن) حمل على (عون)، ومَنْ نصبَهُ حمله على (الأخ)، والمعنى واحد".

النصب في (ابن) يكون بارتكاب ضرورة، وهي منع (عون) من الصرف؛ إذ الأصل فيه التنوين، فليس فيه إلاّ العلمية، وإذا نصب (ابن) لا يكون (عون) موصوفاً به. أمّا الجر في (ابن) فيكون بلا ارتكاب ضرورة، إذْ يكون (عون) علماً موصوفاً بـ(ابن) وهذا ممّا التزم بالعرب تخفيفه بحذف التنوين.

74- قال في كلامه على بيت القطامي:

الضاربون عُميراً عن بيوتِهِمُ بالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظالمٌ عادي

ص 542 س2 من تحت:"وعمير الذي ذكر هو عمير بن الحُباب السُّلَميّ، وكانت له غارات على تغلب قبيلةٌ. يصفُ أنّهم أعزاءُ مانعون حريمهم وحماهم،وأنّ عميراً غزا عليهم".

الظاهر أن قوله:"قبيلة"تحريف، وأن الصواب:" قبيلته". أي قبيلة القطامي والظاهر أيضاً أن قوله:"غزا" تحريف، وأن الصواب:"عدا".

75- ذكر في ص544 س1 بيت قيس بن الخطيم:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ مِنْ ورائِنا وَكَفُ

ثم قال س2 من تحت:"وشاهده:حذفُ النون والنصبُ، وهي لغة فاشية، حُذِفَتْ لطول الصلة، وحذفُها أطول من حذفها من الموصول في قولهم:

أبني كُلَيْبٍ إن عَمَّيَّ اللذا قَتلا الملوكَ وفكَّكا الأَغْلالا"

الظاهر أن قوله:"أطول" لا معنى له في هذا السياق، وأن الصواب:"أكثر".

76- جاء في ص 548 س1 ضمن حديثه عن (ربّ) ومخفوضها قوله:"ولا يفتقر مخفوضها إلى صفة لتضمنها إحدى المعنيين، وتغني عن الصفة".

الظاهر أن قوله:"إحدى" تحريف، وأن الصواب:"أحد".

والظاهر أيضاً أن قوله:"وتغني" تصحيف، وأن الصواب :"ويُغني".

77- جاء في ص 552 س2 من تحت بيتا زيد الخيل:

"أَلَمْ أُخْبِرْكُما خبراً أَتاني أَبو الكَسَّاحِ جدَّ به الوَعيدُ

أتاني أَنَّهم مَزِقونَ عرضي جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَديدُ[5] "

قالت المحققة في الحاشية (5):" في الأصل:"يرسل بالوعيدِ" ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها، وهو مخالف للقافية".

وزن البيت مع ما في الأصل سليم، وفي البيت إقواء. وليس للمحقق أن يغير مثل هذا، وإنما عمله أن يشير إلى ما في الرواية من إقواء، وإلى الرواية الأخرى في الحاشية.

78- جاء في باب الصفة المشبهة ص 559 س8 قوله:"وجميعها يرفع الفاعل و[يكون] المفعول مضمراً ومظهراً...".

الظاهر أن قوله:"المفعول" وهم، وأن الصواب:"الفاعل". والأولى اعتبار هذا اللفظ مقحماً في هذا السياق، فتكون العبارة:" وجميعها يرفع الفاعل، ويكون مضمراً ومظهراً".

79- جاء في الصفحة نفسها س2 من تحت قوله:" ثم تتسع العرب فيها فتجعل الصفة للأول مجازاً، وتضمر فيها اسمه وتزيل الضمير المتأخر، وتضيفُ الصفة إلى الذي كان مرفوعاً بها، وتدخل عليه الألف واللام كالعوض من الضمير، فتقول: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ). والأصل: (حسنٍ وجهُهُ، ومضروبٍ أبوه، فصيَّرَتِ الضربَ للرجل، والضربُ واقعٌ به، وهما في المعنى للثاني".

الظاهر أن قوله:"... حسنِ الوجهِ). والأصل: (حسنٍ وجهُهُ، ومضروبٍ أبوه" غير متجهٍ، وأن صوابه يكون بالتكملة الآتية:"... حسن الوجهِ،[ومضروبِ الأبِ] والأصلُ:...".

والظاهر أيضاً أن قوله:"الضربَ" من قوله:"فصيَّرَتِ الضرب" وهم، وأن الصواب:"الحُسْنَ".

والظاهر أن ضبط قوله:"والضربُ واقعٌ به" ليس بسديد، وأن الصواب:"والضربَ واقعاً به". ويدل على صحة هذا قوله:"وهما في الأصل للثاني". أي الحسن للوجه، والضرب للأب.

"القسم الثاني"

المجلد الثاني:

1- جاء في ص 584 س3:"وقولهم: (افْعِلْ به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل [1] ... والكوفيون يقولون: الجار والمجرور في موضع نصب. والفاعل مضمر في الفعل ولا يظهر، وتقدير الكلام عندهم: "ما أفعله" ولم يختلفوا في ذلك، ودليلهم على كونه في موضع نصب حذف المجرور في قوله.

.... وإنْ يستغنِ يوماً فأجْدِرِ

و﴿ أَسْمِعْ به وأَبْصِرْ﴾

وبمجيئه منصوباً بعد إسقاط حرف الجر في قوله:

..... فاجْدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا

وهو قولٌ لا دليل على خطئه".

قالت المحققة في الحاشية [1]:" وهو مذهب البصريين انظر... وذكر أبو حيان في الارتشاف (35/3) أن الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف يرون أن (افْعِلْ) في التعجب أمر حقيقة والهمزة للنقل. وهو خلاف ما صرح به ابن خروف في النَّصّ".

الحقُّ أن نص ابن خروف هنا موافق لما ذكره أبو حيان، فقد قال صراحة عن قول الكوفيين:"وهو قولٌ لا دليلَ على خطئه".

أما قوله:"وقولهم: (افْعِلْ به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل..." فنقل لرأي أكثر النحاة، لا تعبير عن رأيه هو.

2- جاء في أول باب (نعم وبئس) ص 593 س3 قوله:" وكلُّ فعلٍ واسمٍ على (فَعِلَ) بكسر العين ممّا عينه حرف حلق يجوز فيه أربع لُغات (نِعْمَ) و(بِئْسَ) بكسر الفاء وسكون العين، فاستُعمل في هذا الباب (نَعِمَ) و(بَئِسَ) على الأصل قليلاً...".

الظاهر أن قوله:"... يجوز فيه أربع لغات... فاستعمل..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"... يجوز فيه أربع لغات (نِعْمَ) (وبِئْسَ) بكسر الفاء وسكون العين [وبكسرهما، وبفتح الفاء وكسر العين، وبفتح الفاء وسكون العين] فاستُعمل..." (يُنظر اللسان "نعم" "بئس").

3- قالت المحققة في تعليقها على البيت الآتي:

بِئْسَ قَرينا يَفَنٍ هالِكِ [2]

(2):" مجهول النسبة وعجزه:"أمّ عبيد وأبو مالكِ...".

هذا بيت مستقل من مشطور الرجز، ولا عجز له، والعروض فيه هي الضرب. (انظر ما سلف التعليق (1) من المجلد الأول).

4- جاء في ص 596 س3 من تحت قوله:"... وكذلك:

..... أنا نعم أخلاس القوافي

ولا يجوز حذف المقصود بالمدح إلاّ أن يتقدم له ذكرٌ فيما لا بدّ من حذفه..." الظاهر أولاً أن قوله:"أخلاس" بالخاء لا معنى له، والأشبه أنه:(أحلاس) بالحاء. وهذا عجز بيت من مجزوء الكامل: (مُتَفاعلن مُتْفاعلاتن).

والظاهر ثانياً أن قوله:"فيما" تحريف، وأن الصواب:"مِمّا".

5- جاء في ص 599 س2 من تحت قوله:"ولا يتقدم المبتدأ عليها. ومن أعرب (حبَّذا) مبتدأً، و(زيدٌ) خبره، أو (حبَّذا) فعلاً ماضياً و(زيدٌ) فاعلاً به فلا وجه له؛ لأنه ضمّ الكلمتين بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ...".

الظاهر أن قوله:"لأنه ضم الكلمتين بمنزلة..." لا يؤدي المعنى، ولا يصح صناعةً، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... الكلمتين [فجعلهما] بمنزلة...".

6- جاء ضمن تعليقه على قول جرير:

يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جبلٍ وحبَّذا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا

قوله ص 600 س1 من تحت:"... و(مِنْ جبلٍ) تبيينٌ لـ(ذا) على جهة التأكيد ودخلت عليه (مَنْ) ولا تدخل على مميّز (نعم) و(بئس) لكون فاعلها جنساً".

الظاهر أن قوله:"فاعلها" تحريف، وأن الصواب"فاعلهما".

7- جاء في أول تعليقه على قول النابغة:

تَعفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادها رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَليبُ

ص 606 س4 قولُه:"ولو كان على إعمال الأول للزِمَ أن يقول: (وأرادوها رجالٌ) أي (تعفَّق وأرادوها)؛ لأنه ضمير عائد على جمع، وهذا لا محيص عنه".

الظاهر أن قوله:"تعفَّق وأرادوها" لا يحقق التقدير المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية:" تعفَّق [رجالٌ] وأرادوها...".

8- جاء في باب التنازع قوله في ص 608 س1 :"وإن أعملت الأول قلت: (ظنَّنِي وظننتُه إياه زيدٌ شاخصاً) تقديره: ظنَّني زيدٌ شاخصاً، وظننته إياه)... ولو ثنيت ضميرك وهو (ني) لثنيت مفعوله الثاني، فيلزم التثنيةَ والجمعَ في الضمير الثاني فكنت [لا] (2) تقول:

"ظنَّنا وظننتهما إياهما الزيدان شاخصَيْنِ)، ولا (ظنّنا وظننتهم إيّاهم الزيدون شاخِصيْن). وهكذا يفعل في التي فعلَ أبو القاسم...".

قالت المحققة في الحاشية (2):" إضافة يقتضيها السياق".

الظاهر أولاً أن قوله: (لا) مقحم في الموضعين.

والظاهر ثانياً أن قوله:"فعلَ" تحريف، وأنّ الصواب:"ذكَرَ".

9- جاء في ص 610 س1 في شرحه لبيتي الفرزدق

وليس بعَدْلٍ أنْ أَسُبَّ مُقاعِساً بآبائيَ الشُّمّ الكِرامِ الخَضارِمِ

ولكنَّ نَصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بنو عبد شَمْسٍ مِن منافٍ وهاشِمِ

قوله:"يريد أن العدل أن أسبَّ بني عبد شمس وبني هاشم، الذين هم أكفائي، وآنف مِن هجو عبيد، وهو ابن مقاعِس الذي ذكره".

الظاهر أن قوله:"وهو ابن" تحريف، وأن الصواب:"وهم أبناء".

10- قال في تعليقه ص 625 س5 على قول عمرو بن كلثوم:

وحَلَقِ الماذِيِّ والغوانِسِ فَداسَهُمْ دَوْسَ الحصاد الدائِسِ

:"فَصل... بـ(الحصاد) بين المصدر وفاعله، بالمخفوض به".

الظاهر أن الباء في قوله:"بالمخفوض" مقحمة.

11- جاء في ص626 س2 في تقديره لقوله:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

قولُه:"أراد: (بضربٍ نحن)، فحذف الفاعل".

الأشبه:"أراد بِضَرْبِنا..."؛ لأن المصدر لا يرفع الضمير الظاهر.

12- جاء في 633 س الأخير قوله:"... كما تقول: (بلاليٌّ) و(راميٌّ) في (بلال أباك) و(رام هُرمز) فيلتبس بالمفرد".

وجاء في ص928 س5 قوله:"... و(بلالَ مَزَّاءَ)..".

والصفحة نفسها س3 من تحت:"... و(بلالَ حَمْراء)...".

كل هذه الأسماء لم أجدها في (معجم ما استعجم) و(معجم البلدان).

13- جاء في ص635 س1 قوله:"وتفسير (المائة) و(الألف) بواحد مخفوض؛ لأنه اجتمع فيه ما فُسِّرَ بالجمع المخفوض، والمفرد المنصوب. فإنْ عَدَدْتَ (المئين) فالأصل أن تقول: (ثلاث مئاتٍ)، و(ثلاث مئينَ) إلى (تسع مائة)، لأن المفسِّر هنا آحاد...).

الظاهر أن قوله:"مائة" تحريف، وأن الصواب:"مئات"؛ لأن مراده بالمفسر أنه هنا آحاد المعدود، أي: تسع مئات رجلٍ مثلاً.

14- جاء في أول باب (تعريف العدد) ص 637 قولُه :" الذي ذكر أبو القاسم من تعريف الأول والثاني في الآحاد، وتعريف الثلاثة في المركبات والمعطوفات والمئين والألف، نحو: (الثلاثِ المائةِ الدرهمِ) و(الثلاثةِ الألفِ الدينارِ) و(الخمسةَ عشرَ الدرّهمِ) كلّه من كلام العرب، حكاه أئمة اللغويين، وهو ضعيف. والأشهر ما بدأ به، وهو القياس، وهو تعريف الآخر من المضافات، والأول من المركبات والمعطوف والمعطوف عليه. وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلافٍ بين الكوفيين والبصريين ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك. وأجاز بعضٌ [5] تعريف الكلّ حتى التمييز، ومنع بعض ما لا قياس فيه، وهم الأفصح الأكثر".

قالت المحققة في الحاشية (5):" وهو الكسائي- كما ذكر ابن السكيت- وجماعة من الكتاب...".

الظاهر أن مراد الشارح بقوله:"وأجاز بعضٌ... ومنع بعضٌ...": بعض العرب، لا بعض النحاة أو اللغويين. ولذلك ردَّ على ابن بابشاذ أن تكون المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين؛ لأنها مما اختلفت فيه لغة العرب، ولذلك قال في آخر النقل:"... وهم الأفصح الأكثر".

15- جاء في ص 651 س4 في أول (باب كم) قولُه:"... فالمبتدأة: (كم رجلٍ جاءكَ؟) والمفعولة:(كم غلاماً ملكت؟). والمجرورة: (بكم رجلٍ مررتَ؟).

وبُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى الهمزة، وفي الخبر تشبيهاً بـ(رُبَّ) في ملكها صدر الكلام، وتضمنها القليل والكثير، والخفض بها أولى، لأن لفظها لفظ الاستفهامية. كما بنيت في الصفة، و(ما) في الصفة أيضاً، وفي التمام في مثل ﴿فَنِعِمّا هِيَ﴾ وفي التعجب؛ إذْ كانتا بلفظ (مَنْ) و (ما) في الاستفهام والخبر أو الصلة".

النقل السابق فيه عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله:"كم رجلٍ جاءك؟" وهم، وأن الصواب "كم رجلاً جاءكَ؟".

ب- الظاهر أن قوله:"والخفض بها أولى" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... والخفض بها. [والبناءُ بها] أولى..."

ج- الظاهر أن قوله:"كما بنيت في الصفة، و(ما) في الصفة..." لا معنى له، وأن الصواب يكون باعتبار قوله:"و(ما) في الصفة" مقحماً في هذا السياق، فتكون العبارة:"ك(ما) بنيت في الصفة أيضاً وفي التمام".

د- الظاهر أن قوله:"(مَنْ) و"مقحم في هذا السياق.

16- جاء في ص 652 س6 ضمن حديثه عن مميز (كم) الخبرية قوله:(ويجوز في مميزها النصبُ، وأكثر ذلك مع الفصل والخفض. والخفضُ مع الفصل جائز...".

الظاهر أن قوله:"والخفض والخفض" مكرر، فأحدهما مقحم في هذا السياق.

17- جاء في ص 665 س5 قوله في باب (مذ ومنذ):"ووقع بعد البيت غلط، وصوابُه :(ورَوَى بعضُهم: مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ)، وكان مِنْ لغته أن يخفض بـ(مُذْ) على كل حال ويجعلها بمنزلة (مِنْ) [2] ، ثم رجع فقال:(تقديره: من مَرِّ حِجَجٍ...، يريد: فتقدير البيت:(مِنْ مَرِّ حِجَجٍ، ومِنْ مَرِّ دهرٍ)".

قالت المحققة في الحاشية (2):"الجمل 140 والعبارة فيه: (وروى بعضهم: مذ حجج ومذ دهر،(وقال): وكان من لغته أن يخفض بمذ على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ)، فتقديره (عنده): من مَرِّ حجج ومن مَرِّ دهر).

مع ملاحظة الكلمات التي بين الأقواس الكبيرة. والغلط الذي ذكر هو في تقديمه لبعض الكلام على بعض، فكلام أبي القاسم يوهم بأنّ الذي روى (مذ حجج ومذ دهر) هو الذي من لغته أن يخفض، وهو الذي يجعلها بمنزلة (منذ)، وهو الذي يقدِّرها بـ(من مَرِّ حجج...) والصواب أن يقول بعد البيت فتقديره عنده: (من مَرِّ حججٍ ومن مَرِّ دهر). وروى بعضهم: مذ حجج ومذ دهر، وقال [أي الراوي]: وكان من لغته [أي زهير] أن يخفض بـ(مذ) على كل حال، ويجعلها بمنزلة (منذ). وانظر إصلاح الخلل 234" كذا قالت!.

والحق أن الغلط الذي وقع بعد إنشاد أبي القاسم لقول زهير:

لَمنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهر

هو في قوله:"ويجعلها بمنزلة (منذ)" بعد قوله:" وروى بعضهم:(مذ حجج ومذ دهر)، وقال: وكان من لغته أن يخفض بـ(مذ) على كل حال..." وغلطه في استخدامه (منذ) بدل (مِنْ)؛ لأن (مِنْ) هي التي يخفض بها على كل حال. أمّا (منذ) فتجر وترفع. ولذلك عندما قدَّر أبو القاسم هذه الرواية قال:" ومِنْ مَرِّ حجج ومن مَرِّ دَهْرٍ) فعاد إلى (مِن)، وهو الصواب. ولذلك قال ابن خروف:"ووقع بعد البيت غلط، وصوابُه... ويجعلها بمنزلة (مِنْ)".

18- جاء في ص 668 س5 قوله في باب (الجمع بين "إنّ" و "كان"): "ويجوز في فاعلها – إذا كانت زائدة – ما تقدَّم إنْ عاد [على] الاسم، فإن ثنّيت وجمعت قلت [2]: (كانا) و (كانوا). وإن جعلته ضمير المصدر لم تَثنِّ، ولم تجمع، فتقول: إنَّ القائمَ (أبواهما كانا منطلقةٌ جاريتُهما)، و(إنّ القائم آباؤهم كانوا منطلقةٌ جواريهم)، ولم تثنِّ (القائم)، ولا (المنطلقة) لرفعهما الظاهر. ومَنْ ثنى الفعل المتقدِّم على فاعله وجمعه، ثنَّى وجمع".

قالت المحققة في الحاشية (2):" في الأصل (إن) [بدون فاء]... فقلت [بفاء]. والصواب ما أثبت".

في النقل السابق أمران:

الأول: الظاهر أن الفاء مقحمة في (إنْ)، وما في الأصل هو الصواب.

الثاني: الظاهر أن قوله: "كانا... كانوا" تحريف، وأن الصواب في الموضعين (كان). وتحذف الحاشية (3).

19- جاء في أول (باب الفَصْل) ص 669 قوله:"المراد بالفصل التفرقة بين النعت والخبر، فالفَصْل يُؤذِن بالذي يأتي بعده [أنه] خبر لا نعت".

الظاهر أن صواب موضع التكملة :"... يؤذن بـ[أنّ] الذي يأتي بعده خبر لا نعت".

20- جاء في المحاورة الشعرية التي ذكرها بين قيس بن ذريح ولبنى، قولها ص 672:

رَحَلْتُ إليه من وطني وأَهْلي فجازاني جزاءَ الخائنينا

فَمَنْ رآني فلا يغترّ بعدي بحلو القول أو يَبْلُو الدَّفينا

الظاهر أن "رآني" تحريف ينكسر به الوزن، وأن الصواب :"يَرَني".

21- جاء في ص 683 س3 في أول (باب النداء) قولُه:"... وهو منصوب لفظاً أو تقديراً، إلاّ أن يكون مفرداً علماً أو مفرداً مقصوداً أو مبهماً، [فتلزمه (يا)][3]، نحو: (يا زيدُ)...".

قالت المحققة في الحاشية (3):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قولها:"فتلزمه (يا)" ليس بصواب، وأن الصواب:"... أو مبهماً [فَيُبْنَى]نحو: (يا زيدُ)... وذلك لقوله قبل ذلك:"... وهو منصوب لفظاً أو تقديراً، إلاّ أن يكون..." ولأن ما ذُكِرَ لا تلزم (يا) في جميعه. قال ص 711 س3: "وربّما تُحذفُ (يا) إلاّ في الاستغاثة ومع المبهم، فإنّها لا تُحذفُ منهما. وفي المقصود قصدُه خلافٌ في حال السعة...".

ولقوله أيضاً في ص 683 س3 من تحت "وما شُبِّه به في الضرورة، نحو قوله... ...".

فجميعه على أنه مبنيٌّ على الضم لفظاً أو تقديراً". (يُنظر التعليق التالي).

22- جاء في ص 684 س3 قوله:"... فجمع على [...][2] مبني على الضم لفظاً وتقديراً. فما لحقت مِن هذا كلِّه ألف التثنية [وواو الجماعة] [4]، نحو: (يا زيدان) و(يا زيدون) ناب الحرفان منابَ الضمة...".

قالت المحققة في الحاشية (2):"(فجمع على) هكذا في الأصل، ولعله يريد: جمع بين النداء والألف واللام. وما بين معقوفتين كلمة مطموسة "كذا! وقالت في الحاشية (4):" إضافة يقتضيها السياق".

في النقل السابق عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله" فجمع" تحريف، وأن الصواب :"فجميعه".

ب- الظاهر أن الكلمة المطموسة حقّها أن تكون:"[أنّه]".

ج- الظاهر أن الواو في قوله:"لفظاً وتقديراً" تحريف، وأن الصواب "لفظاً أو تقديراً".

د- الظاهر أيضاً أن الواو في تكملة المحققة :"[وواو الجماعة]" تحريف وأن الصواب :"[أو واو الجماعة]".

23- جاء في ص 686 س 4 من تحت قوله:"... غير أنّهم إذا أطلقوا اللفظ وقالوا : (رأيتُ راكباً) فما يعنونَ (بعيرٌ) [4] في الأعراف".

قالت المحققة في الحاشية (4):"في الأصل: (بعيراً)...".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض، فما أدري ما الذي دفعها لتغييره إلى خطأ محض.

24- جاء في ص 714 س3 في حديثه عن قول جرير:

أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غريباًأَلُؤْماً لا أبالكَ واغترابا

قولُه:"وانتصب (الأبُ) بـ (لا) وهو في موضع الابتداء. و(لك) خبره.واللام مقحمة زائدة، والألف دليل الإضافة، واللام دليل الانفصال، ففيه الجمع بين النقيضين، وجرى في كلامهم في المثل، ولم تُراعَ الإضافة، والأصل: (لا أبَ لك)؛ لأن (لا) لا تنصب إلاّ النكرات، ثم تكلمتِ [العرب بـ(لا] أباكَ) مضافاً، فكأنّ اللام دخلت على هذا. ولم يُتكلم بـ(لا أخاك) و(لا) فيه مضافة...".

الظاهر أن قوله "في المثل" تحريف، وأن الصواب:"مجرى المَثلِ". والظاهر أن قوله:"لاأخاك" تحريف، وأن الصواب:"لا أخا لك".

والظاهر أيضاً أن قوله:"مضافة" تحريف، وأن الصواب:"إضافة" وتكون العبارة:"ولم يُتكلم بـ(لا أخالك)، ولا فيه إضافة".

يريد: أن العرب لم تقل: (لا أخالك)، ولذلك لم تقل: (لا أخاك) بالإضافة.

25- جاء في ص 715 س4 قولهم:

"أَطْرِق كرا أطرق كرا

إنّ النَّعامَ في القُرَى"

وهما بيتان من منهوك الرجز، لم تذكرهما المحققة في فهرس الأشعار، وذكرتهما في فهرس الأمثال فقط. (وانظر ص750).

26- جاء في ص 717 قوله:"باب الاسمين اللَّذين لفظُهما واحدٌ والآخر مضافٌ منهما :ذكر في هذا الباب مسألتين: إحداهما: يعيدُ التأكيدَ على جهة الإقحام في أحد أَوْجُهِها. والثانية: لا سبيل فيها إلى ذلك".

الظاهر أن قوله:"التأكيدَ" تحريف، وأن الصواب:"للتأكيد".

والظاهر أن قوله:"والثانية: لا سبيل فيها إلى ذلك". يحتاج لتوضيح، فمراده بالعبارة السابقة: أن المسألة الثانية لا سبيل إلى تَحَقُّق ترجمة الباب فيها، أي يراها ابن خروف مقحمة في هذا الباب.

27- جاء في ص 720 س2 في شرحه لقول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبالكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ

قولُه:"... وتكره العربُ (لا أُمَّ لكَ)؛ لأنها لا تنسِبُ إلى الأُمّ، ولا تعتمد عليها، وإنّما تعتمد على الآباء، مع ما في نفي الأب من الحبِّ، وقد اسْتَسْهَلَتِ المجاز فيه. و(السَّوْأة): الفعلة القبيحة. يقول لقومه: إنْ تنهوا سفيهكم عن سَيِّئ فعله هجوُتكم".

الظاهر أن قوله:"الحبّ" تحريف، وأن الصواب:"السَّبِّ".

والظاهر أيضاً أن قوله:"إنْ تنهوا سفيهكم عن سيّئ فعلِهِ هجوتكم". يقلب المعنى المراد، وأن الصواب يحصل بالتكملة الآتية:" إنْ [لا] تنهوا...".

28- جاء في ص 721 س8 بعد أن عرض مذهب سيبويه والمبرد في قول جرير السابق في التعليق الآنف (يا تيم تيم عدي...) قولُه:"... ومذهبُ سيبويه غيرُ هذا؛ وذلك أنَّه لا يومي مضافاً، زاد تأكيداً [6] للأول مقدَّماً من تأخير؛ كأنّ الأصل:(يا تيمَ عديٍّ تيماً) فلمّا قَدَّم حملَ على لفظِ الأول من غير تنوين؛ ولذلك شبَّهَهُ بـ(يا طلحةَ) و (لا أبا لك)".

قالت المحققة في الحاشية (6):" لا يومي مضافاً زاد تأكيداً للأول. كذا في الأصل، ولم يتأتَّ لي وجهه بهذا اللفظ... ولعل صواب العبارة (أنه لا يراه مضافاً بل جاء توكيداً للأول) وهذا هو مذهب سيبويه".

ولتصويب العبارة لا بدّ مِن:

أ- اعتبار قوله:"لا يومي" تحريفاً، وأن الصواب:"لا ينوي".

ب-إضافة التكملة الآتية:" لا ينوي مضافاً [وإنما]...".

ج- اعتبار قوله:"زاد" تحريفاً، وأن الصواب:"أراد".

29- جاء في ص 724 س2 قوله:"وأمّا (يا صاحِ) في (يا صاحبي) فغُيِّر لكثرة استعمالهم إيّاه، وهو لّما كثُر استعمالاً كثُر تغييراً، فحُذِفَتِ الياء فصار (يا صاحبُ)، ثم بُنَي على الضَّمِ ورُخِّمَ".

الظاهر أن ضبط قوله:"يا صاحبُ" وهم، وأن الصواب:" يا صاحبِ".

30- جاء في ص 725 س3 من تحت في كلامه على بيت أبي النجم:

يا ابنة عَمّا لا تلومي واهجعي

قوله:"وشاهده: إبدالُ الألف من الياء، أراد (يا ابنة عمّي). وهذا البيت من الباب الذي بعدُ، [ومّما] [5] القلب فيه ضرورة. والبدلُ في الياء قوله:

فهي تنادي بأبي[1] وابنيما".

قالت المحققة في الحاشية (5):"إضافة يقتضيها السياق؛ لأن الضرورة في البيت التالي". كذا قالت!

الظاهر أن الضرورة في "عمّا" لأن قلب الياء ألفاً من (عمّي) لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر. أما قلب الياء ألفاً في (أبي) فسائغ في غير الضرورة. ولذلك قال الشارح في ص 727 س7:"ويشترك مع الباب المتقدِّم في القلب ألفاً، وهو يَشُذُّ، وعليه البيت المتقدِّم". فقولها:[ومما] مقحم في هذا السياق.

والظاهر أيضاً أن قوله:"بأبي" تحريف، وأن الصواب:"بأبا". وبه يتحقق الاستشهاد. قالت المحققة في الحاشية (1):"في الأصل:"منادى بأبا وابناما".

31- جاء في ص 727 س9 قوله:"وأمّا (ابْنَ أمّ) و(ابْنَ عمّ) ففيهما ثلاثُ لغات؛ المذكورة. وزاد اللغتين لكثرةِ استعمالهما؛ إحداهما: البناء على الفتح في الاسمين على حكم التركيب: (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابنَ عمَّ).

والثانية: نصب الأول، وحذفُ الياء من الثاني على الإضافة، وإبقاء الكسرة يدلُّ عليها حملاً على المفرد، على توهُّم التركيب قبل الإضافة. والبناء على الفتح وهذه أضعفها؛ لأنه موضع لا يحذف فيه التنَوين".

الظاهر أن قوله:"أُمَّ... عَمَّ" في أول النقل تحريف، وأن الصواب:"أُمِّيْ...عَمِّيْ".

والظاهر أيضاً أن قوله:"يدلّ" تصحيف، وأن الصواب:"تدلّ".

والظاهر أن الواو في قوله:"وهذه" مقحمة في هذا السياق؛ لأن مراده الإشارة إلى أنّ اللغة التي بِـُنيَ فيها الاسمان على الفتح هي أضعف اللغات الثلاث التي ذكرها.

32- جاء في ص 731 س(5) قوله:"قال ابن بابشاذ فإن ثنيتَ قلتَ: (يا هنانِيهِ)، جئت بالياء عوض الألف آخِراً لانكسار ما قبلها، ووقفتَ بالهاء. قال: وكذلك تقولُ في الجمع: (يا هَنُوناه) [3] جعلتها واواً لانضمام ما قبلها. ووقف على قياس الندبة. قلتُ: وليس هنا في هذا لَبْسٌ، فتبقى الألف على حالها، ويفتح ما قبلها (يا هَنَانُوه). و (يا هَنُوناهُ) في الجمع. وقالوا: (خطاه)[4] كما قالوا: (يا أمير المؤمنيناه)، و (يا زيداه) و(يا غلاماه)، فيمن قال: (يا غلامَا) بفتح الكسرة حين لم يلتبس.

وكذلك فعلَ في تثنية المؤنث، وزعم أنّ النحويين أغفلوه وكشفَه" [5].

قالت المحققة في الحاشية (3):"في الأصل: (يا هنانوه). وهو تحريف بدليل قوله بعدها: (جعلتهما واواً لانضمام ما قبلها). وهي في شرح ابن بابشاذ 267/1 كما أثبت...".

وقالت في الحاشية (4):"كذا في الأصل ولم يتبيَّن لي وجهه".

وقالت في الحاشية (5):" شرح الجمل لابن بابشاذ 267/1. وعبارته:"فإذا ثنيت قلت: يا هنتانِيه أقبِلا، وإذا جمعتَ قلتَ: (يا هناتُوه) أقبلنَ، قلبت ألف (هناه)

واواً لانضمام التاء، كما قلبتها ياءً لانكسار نون التثنية، وهذا موضع يغفله النحويون لإشكاله، وقد كشفته".

النقل السابق فيه عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله:"يا هَنُوناه" تحريف، وأن الصواب:" يا هَنُوْنُوه"؛ إذ لو كان كما ذكرتْ لم يكن هناك خلافٌ بينه وبين الشارح فهو أيضاً قال: (يا هَنُوناه). وتُصَوَّب في شرح ابن بابشاذ.

ب- قوله:"يا هنانوه" الذي في قوله:" فتبقى الألف على حالها ويُفتح ما قبلها: (يا هنانوه)" تحريف، والصواب:" يا هَناناه".

ج- الظاهر أن قوله:"خطاه" تحريف، وأن الصواب:"خطايا"؛ لأن أصلها:(خطائِي) ثم أُبْدِلت كسرةُ الهمزة فتحةً، والياءُ ألفاً، ثم قُلِبَت الهمزة ياءً. ساقها ليُمَثِّلَ لجواز قلب الكسرة فتحةً في قولهم: (يا هَناناه)، وإبقاء الألف، وعدم قلبها ياءً.

33- جاء في ص 732 س2 في حديثه عمّا لازم النداء من وزن (مَفْعَلان) قوله:"... كقولهم: (يا مَكْرَمانِ)... ووقع في الأصل (مَكْرَمانِ) قالوا: وصوابه:(مَكْذَبانِ)... و(مَكْرَمانِ) صحيح...".

الظاهر أن ضبط قوله: (مَكْرَمانِ) و(مَكْذَبانِ) بالكسرة وهم، وأن الصواب: (مَكْرَمانُ) و(مَكْذَبانُ) بالضم؛ لأنه مبني على الضم.

(يُنظر شرح ابن عقيل 277/2).

34- جاء في حديثه عن موضع الشاهد في قول الراجز:

سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللّهُمَّ ما

ص 740 س1 قولُه:" وشاهده الجمع بين الياء والميم في (يا اللّهُمَّ)" الظاهر أن قوله:"الياء" تحريف، وأن الصواب: (يا).

35- جاء في أول (باب الاستغاثة) ص 743 قوله: في الباب أربعة أشياء: مستغاث، ومستغاث به، ومستغاث من أجله، واستغاثة... والمستغاث هو المنادي للنصر... والمستغاث من أجله: هو الذي يطلب العون عليه... وعلامة المستغاث من أجله – وهو يُطلب العون عليه أو التعجب منه- اللام في أوله مكسورة للفرق بينهما".

الظاهر أولاً أن قوله:"مستغاث" و"المستغاث" تحريفان، وأن الصواب:"مستغيث" و"المستغيث".

والظاهر ثانياً أن قوله:"عليه" في الموضعين تحريف، وأن الصواب:"له".

36- جاء في حديثه عن ترخيم (شاة) ص 753 س1 قوله:" فلا يجوز أن تُرَخَّم كما لا يُرَخَّم (طَيْلسان)، فلا ينبغي أن ترخم تلك اللغةِ لعدم (فَيْعِل) في الصحيح.

الظاهر أن قوله:"أن ترخم تلك اللغة" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"أن ترخم [على] تلك اللغةِ...".

والحق أن الطابع هو الذي أسقط لفظ "على"؛ لأن المحققة ضبطت لفظ "اللغةِ" بالكسر.

37- جاء في ص 754 س3 ضمن حديثه عن حذف حرفين في الترخيم قوله:"... وكذلك كل حرف زائد تابع لِحَرْفٍ [3] أصلي لا يحذف الزائد منه إلاّ أن يبقى بعد حذفه ثلاثة أحرف، نحو: (منصور). وأمّا (مختار) و(مروان) [4] مما حرف العلة فيه أصل، فلا سبيل إلى حذفه مع الآخر...".

قالت المحققة في الحاشية [3]:" في الأصل: (بحرف)".

وقالت في الحاشية [4]:"في الأصل: (مردان)".

الظاهر أن قوله:"تابع لحرف أصلي" لا يؤدي المعنى المراد؛ لأن المراد هنا أن يأتي الحرف الزائد قبل الآخِر، والآخِر حرف أصلي. وهذا المعنى يحصل إذا اعتبرنا قوله:"تابع" تحريفاً، وأن الصواب "متبوع"، ونعيد الباء كما في الأصل:"بحرف"، ونحذف الحاشية (3).

والظـاهر أيضـاً أن قولهـا: (مـروان) يفـوّت الاستشـهاد، لأن الألـف فيـه زائـدة لا أصلية، وسيأتي ترخيمه بحذف الحرفين في ص 759:"يا مَرْوَ إنّ..." ولم أنته فيه إلى شيء. والقول السابق ينطبق على (مردان) الوارد في الأصل.

38- جاء في كلامه على قول حسَّان:

حارِ بنَ كَعْبٍ أَلا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ عنّا وأنتم مِنَ الجوفِ الجَماخيرِ

ص 755 س8 قوله:"وشاهده: ترخيم (حارث) على لغة من ينوي المحذوف، ويجوز فيه البناء على الضم، والفتحُ إتباعاً لحركة النون في (ابن) في لغة من يَضُمّ كقولهم: (يا زيدُ بنُ عمرو)...".

الظاهر أن ضبط قوله:"يا زيدُ بنُ..." وهم، وأن صحة التمثيل بالنصب فيهما:"يا زيدَ بنَ..." وذلك بإتباع دال (زيد) نون (ابن). ولا أحد أجاز ضم نون (ابن) في مثل هذا الموضع البتة. فـ(زيد) في غير هذا الموضع من التمثيل يجوز فيه: (يا زيدُ بنَ عمروٍ). أما قوله:" في لغة مَنْ يضم" فيعني: أن مَنْ لغته لغة مَنْ لا ينتظر أي يقول: يا حارُ بنَ كعب، يجوز له أن يقول: حارَ بنَ كعب بفتح الراء على الإتباع، كما قالوا: (يا زيدَ بنَ عمرو).

39- قال في شرحه لقول الشماخ:

أعايِشَ ما لأَهْلِكِ لا أَراهُمْ يُضيعون الهِجانَ مع المُضيعِ

ص 757 س5 قولُه:"يريد أنها عاتبته على تَرْكِ إنفاق ماله للأضياف، فقال لها: أرى أهلك لا يُضيعون مالهم، ويقومون عليها، ويتعهدونها إصلاحاً واستكثاراً...".

الظاهر أن قوله:"ما لهم" تحريف، وأن الصواب:" أموالهم" لقوله بعد ذلك:"عليها" و" يتعهدونها".

40- جاء في تعليقه على قول النابغة:

كليني لهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيهِ بَطِيْءِ الكَواكبِ

ص 766 س6 قولُـه:"فلّما رخَّـم مـن (أُميمـة) التـاء المضـمومة فـي النـداء؛ ردَّهـا مضمومةً لتأكيد التأنيث، [ورَدّها] بمثل حركة الحاء، وصارت الكلمة بفتح التاء أخفّ من الأصل. والدليل على محافظتهم على التأنيث وقفُهم [بالهاء إذا] حذفوها في الأصل، نحو :"يا طلحَ"، فإذا وقفوا قالوا: (يا طلحه)...".

في النقل السابق عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله:"مضمومة" تحريف، وأن الصواب:"مفتوحة".

ب-الظاهر أن قوله:"وردّها بمثل حركة الحاء، وصارت..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"وردّها بمثل حركة الحاء [من (طلحة)]، وصارت...".

ج- الظاهر أن قوله:"في" تحريف، وأن الصواب:"من".

41- جاء في ص 767 س4 في سياق الكلام السابق قولُه:"ولو قال الزجاجي: بأن التاء المفتوحة هي التاء المضمومة غُيِّرَت حركتُها تخفيفاً للكلمة حين كانت أثقل من المذكر فيما كَثُرَ استعماله فلم يحذفوا شيئاً، ولا رَدّوه، كما قالوا: (يا زيدُ بنَ عمرٍو، ويا زيدَ بنَ عمرٍو) ففتحوا إتباعاً لحركة النون، وفتحوها هنالك إتباعاً لحركة الحاء، والإتباع يكون لما قبلُ ولما بعدُ، وهما لغتان، لم يكن لخصمه ما يردُّ به قولَه".

الظاهر أن قوله:"الحاء" وهم، وأن الصواب:"الميم".

42- جاء في عرضه لموضع الشاهد من قول النابغة:

قالت بنو عامرٍخالوا بني أَسَدٍ يا بُؤْسَ للجهلِ ضراراً لأقوام

ص 769 س6 قولُه:"وشاهد البيت: إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، والعاملة[1]. و(بؤس) منادى مضاف...".

قالت المحققة في الحاشية (1):"كذا في الأصل، وكأنها مقحمة".

والحق أن السياق يصح بالتكملة الآتية:"...و[هي] العاملة".

ومراده بـ"وهي العاملة" أن اللام مع إقحامها فهي حرف جر أصلي، لا زائد.

(يُنظر ما سلف في التعليق 24 من هذا المجلد).

43- جاء في ص 771 س4 في حديثه عن ترخيم الاسمين المركبين وأن ذلك يكون بحذف ثانيهما فقط قوله:"تقول: (يا معديَ) و(يا رامَ)...".

الظاهر أن قوله:"يا معديَ" بفتح الياء وهم في الضبط، وأن الصواب: "يا معديْ" بسكون الياء.

44- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت قوله:"قال ابن بابشاذ: فإن سميتَ بـ(حمراويّ) رخَّمت على لغة من ينوي المحذوف. ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينوي، فإنّه يؤدي إلى قلب الواو [همزةً]، وهمزة التأنيث لا تقلب، ومنْ قَلبها عادتْ همزةً".

الظاهر أن قوله:"وهمزة التأنيث لا تقلب..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يتم بالتكملة الآتية:"... لا تقلب [منها]..." أي من الواو.

45- جاء في ص 793 س7 قوله:" ولا يدخل الشرط في النفي، ولا في بعض النهي، ولا يُجْزَمُ لها جوابٌ".

الظاهر أن قوله:"ولا يُجزَم لها جوابٌ" لا معنى له. وأن المعنى يكون بالأمور الآتية:

أ- أن ضبط "يُجْزَمُ" وهم، وأن الصواب:"يَجْزِمُ" بالبناء للمعلوم.

ب- أن قوله: "لها" تحريف، وأن الصواب:"لهما".

ج- أن ضبط "جوابٌ" بالرفع وهم، وأن الصواب:"جواباً" بالنصب.

ومراده أن الشرط لا يجزم جواباً للنفي ولا للنهي. (ويُنْظَر ما قاله في الصفحة 794 في المثالين:"لا تشتم عمراً..." و" لا تدنُ من الأسد..." ويُنظر ما سيأتي ص 861.

46- جاء في ص 823 س8 في (باب من مسائل (أنْ) الخفيفة) قوله:"وتكون مصدرية تدخل على الفعل [المضارع فتخلِّصُهُ للاستقبال، نحو]: (أوعزتُ إليك أنْ تفعلَ). وتدخل على المستقبل [لذلك فلا يجمع بينها وبين السين وسوف.

الظاهر أن قوله:"وتدخل على المستقبل..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:" و[لا] تدخل على المستقبل...".

والأشبه أن الفاء في قوله:"... فلا يجمع..." مقحمة.

47- جاء في ص 825 س7 قوله:" وقوله:(فإن وقع قبلها الظّنُّ) يريد: [والحُسْبان...، لأنها ترددتْ بين شكٍ ويقين][1] فاستغنى بذكر الظن".

قالت المحققة في الحاشية (1):"مطموسة في الأصل".

الظاهر أن تكملة موضع النقط هي:[والعلم]. والظاهر أن الواو في قوله:"والحسبان" مقحمة.

48- جاء في ص 857 س8 في (باب الأمر والنهي) قولُه:"وقد بُنِيَ فعلُ جماعة النساء وما دخلتْه النون الثقيلة والخفيفة، ولم تُحذف منه حروف المضارعة، نحو: (يَخْرُجْنَ)، و(يَضْرِبْنَ)، و(لَتَخْرُجَنَّ)، و(لَتَخْرُجَنْ) [3]".

قالت المحققة في الحاشية (3): في الأصل: (لتخرجاً) بالألف".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض: (لَتَخْرُجَاً) بقلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً؛ لأن الموضع موضع وقف؛ لأنها وقعت في نهاية الفقرة. ومن خصائص نون التوكيد الخفيفة أنها تُقلب ألفاً في الوقف. (يُنظر شذا العرف ص36).

49- جاء في ص 859 س3من تحت قولُه:" وقد يكرَّرونَ الجزم على الفعل المجزوم؛ نحو: (لم أُبَلِهِ)، والأصل: (لم أُبالِ) بحذف الياء للجزم، ثم تَوَهَّموا أنّه غير مجزوم، فكرروا عليه الجزم في التقدير، وحذفوا الألف ليسلمَ سكون اللام، ثم زادوا الهاء على الحركة، ولم يحذفوها، فدلوا بحذف الألف على إرادة الجزم، وإبقاء الحركة على أنّه على الأصل...".

الظاهر أن ضبط قوله:"لم أُبَلِهِ:" بكسر الهاء وهم، وأن الصواب سكونها؛ لأنها هاء السكت.

50- جاء في ص 874 س10 في (باب الجزاء) المثالُ المشهور في كُتُب النحو:"مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به".

الظاهر أن ضبط قوله:"صائدٌ" بالرفع وهم، وأن الصواب:"صائدٍ" بالكسر. (ويُنظر ص 446).

51- جاء في ص 875 س1 ضمن شرحه لألفاظ قول الأخطل:

إنّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسة يوماًيَلْقَ فيها جآذِراً وظباءا

قوله:"ويُقال لموضع تعبُّدِ النصارى (كنيسة)، و(الجُؤْذَرُ): ولد البقرة الوحشية، والكوفيون يفتحون ذاله، ولم يَرْوِه البصريون، وليس في الكلام عندهم (فُعْلَل)...".

الظاهر أن ضبط قوله:"الجُؤْذَر" بفتح الدال وهم في هذا الموضع لقِوله بعد ذلك:"والكوفيون يفتحون ذاله...".

52- جاء في ص 880 س5 في سرده لمناسبة قصيدة العباس بن مرداس التي منها الشاهد:

إذا ما أتيتَ على الرسولِ فقل له حَقّاً عليك إذا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ

قوله:"فقال –عليه السلام–: (اقطعوا عنّي لسانَه)، فزادوه حتى رضي. وقيل: أكمل له المائة، وبقي بالمجلس أهلُه".

الظاهر أن قوله:"وبقي" تحريف، وأنّ الصواب:"ويعني".

والظاهر أيضاً أن ضبط قوله:"أهلُه" بالرفع وهم، وأن الصواب:"أهلَه" بالنصب. فتكون:"... له المائة. ويعني بـ(المجلس): أهلَه". و(المجلس) هو الوارد في البيت الشاهد. أي: إذا اطمأنَّ أهل المجلس.

53- جاء في ص 897 س5 من تحت قوله:"ولا يُصرف شيءٌ ممّا هي فيه إلاّ ضرورةً في شعرٍ أو فاصلةٍ، وربما نُوّنَ إتباعاً- نحو قوله:﴿قَواريراْ﴾ الثاني".

الظاهر أن قوله تعالى:﴿ قواريراْ﴾ بهذا الضبط أي بعلامة (5) فوق الألف وهي تعنى إسقاطها من اللفظ كما في قراءتنا اليوم (حفص عن عاصم) يُفوّت الاستشهاد. وحقّ الاستشهاد بها في هذا السياق أن تضبط ﴿قواريراً﴾ بالتنوين، وهي قراءة نافع التي بقي المغاربة عليها إلى اليوم، وهي القراءة التي يقرأ بها ابن خروف والأندلسيون والمغاربة سجيَّةً رغم علم ابن خروف بوجوه القراءات الأخرى، فهو هنا لم يُشر إلى أنها قراءة نافع لأنها كما ذكرت قراءته. وكان حقّ المحقِّقة أن تضبط الآيات بقراءة نافع لأنها قراءة المؤلف. وهذا ما فعلته أنا والدكتور عدنان خلف أبو جري في تحقيقينا لشرح (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لجمال الدين بن مالك. فقد لاحظت في أثناء التحقيق أن تغيير القراءة إلى ما يوافق قراءتنا (حفص عن عاصم) يفوّت الاستشهاد بالآيات في بعض المواضع.

وقضية تغيير قراءة المخطوطات قضية خطيرة على المحقق أن يتنبّه إليها. فإذا كان المغرب والأندلس (المغرب: من ليبيا إلى الأندلس) حافظ على قراءته وهي قالون عن نافع في ليبيا، وورش عن نافع في بقية بلدان المغرب فإنّ المشرق تغيرت فيه القراءة؛ إذ شاعت قراءة أبي عمرو في بلاد المشرق حتى الفتح العثماني–فيما أظن– لأن ابن الجزري المتوفى سنة (833هـ) يقول في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) في ترجمة أبي عمرو بن العلاء:" ... فالقراءة التي عليها الناس اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو فلا تكاد تجد أحداً يُلقنُ القرآن إلاّ على حرفه خاصة في الفرش وقد يخطئون في الأصول..." (292/1).

ونجد ابن خروف يُعبر عن قراءة حفص عن عاصم بقوله:"... ومنه قراءة بعضهم" ﴿كلاّ إنَّها لَظَى ۞ نزاعةً﴾ نصب (نزاعة) على الحال". (ص909 س1).

54– جاء في ص 901 س2 في حديثه عن جرّ الممنوع من الصرف إذا أُمِنَ التنوين قوله:"... ودليل ذلك أن المصغَّر نحو:(أُحَيْمِدَ) و(أُحَيْمِرَ) غير مصروف، وقد دخله التصغير كما دخلتِ الألفُ واللامُ الإضافةُ، وكلُّها من خواصِّ الأسماء، فلم تقاوِم إحدى العلتين.

فإن ادّعى مُدَّعٍ أنّ [الفعل] قد صُغِّر في التعجب، فليُرَدَّ قوله الثاني بأنّ الألف واللام قد دخلتِ الفعل في :(الحمارِ اليُجَدَّعُ)...".

الظاهر أن قوله:"... كما دخلت الألفُ واللامُ الإضافةُ" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... الألفُ واللامُ [و] الإضافةُ". والحقّ أن هذا من فعل الطابع، لأن المحققة ضبطت "الإضافة" بالرفع.

والظاهر أيضاً أن قوله:"فَلْيَرِدّ قوله الثاني..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية:" فليردّ قوله [بقول] الثاني بأن الألف واللام...".

55– جاء في ص 907 س3 قوله في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) قولُه:" وقوله: منها (أَفْعَلُ) إذا كان نعتاً، نحو: (أحْمَر). صحيح غير أنه ينبغي له أن يزيد: (ولم تلحقه تاء التأنيث) تحرزاً من قولهم: (رجلٌ أرملٌ) و(نسوةٌ أربعٌ) فإنه مصروف في النكرة. أو يقول: ومؤنثه (فَعْلى) أو كان معه (من) ملفوظاً بها أو مقدَّرة...".

الظاهر أن قوله:"فَعْلى" وهم في الضبط، وأن الصواب:"فُعْلى" بضم الفاء. والمعنى يتم بالتكملة الآتية:"ومؤنثه [(فعلاء)] أو (فُعْلى)؛ لأن مؤنث (أحمر) وما شابهه على (فعلاء)، ومؤنث (أفضل) وما شابهه على (فُعْلى).

56- جاء في ص 920 س2 من تحت ضمن حديثه عن وزن الفعل المختص به قولُه:"وهذا المختصُّ كثيرٌ ما لم يطرأ فيها تخفيفٌ باعتلالٍ أو سكونٍ أو إدغام، نحو: (عَلْمٍ) غُيِّرَ بالإسكان لا بالتسمية. وقيل بالبدل والإدغام:(رَدَّ، وشدَّ). وجميع هذا مصروف لزوال الوزن في النكرات".

العبارة السابقة فيها اضطراب شديد، ولعل صوابها:" و[أبنية] هذا المختص كثيرة [وهي معتبرة في المنع] ما لم يطرأ فيها تخفيفٌ باعتلال أو سكون أو إدغام، نحو "عُلْمَ" غُيِّرَ بالإسكان قبل التسمية، و"قِيْلَ" بالبدل [والنقل]، وبالإدغام [في نحو:]"رُدَّ، وشُدَّ"، فجميع هذا مصروف لزوال الوزن في النكرات".

ومراده بقوله:"في النكرات": قبل التسمية بها.

57- جاء في ص 921 س3 من تحت قوله:" وإن سميتَ بـ(اقتدرتُ) ونحوها قطعتَ الألف، ورَددْتَ التاء [إليها] (5) في الوقف، ولم تصرف".

قالت المحققة في الحاشية (5):"غير واضحة في الأصل".

الظاهر أن قولها:"إليها" لا معنى له في هذا السياق، وأن الصواب:"هاءً".

58- جاء في ص 924 س3 قوله:"وفصل المؤنث [فلا يخلو أن يكون متحرك الأوسط] أو ساكن الأوسط. فالمحرك الوسط فلا سبيل إلى صرفه في العلمية [وذلك نحو: (قدَم، وسَقَر)...".

الظاهر أن قوله " وفصل المؤنث فلا يخلو..." لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية أو بمثلها: "وفصل مؤنث [لا يخلو أن يكون على ثلاثة أحرف أو أكثر. أما ما كان على ثلاثة أحرف] فلا يخلو..." ولذلك قال في (ص 926 س1) :"وأما الذي على أكثر من ثلاثة أحرف فينبغي...".

59- جاء في ص 933 س7 في أول (باب أسماء القبائل والأحياء والسُّوَر والبلدان) قولُه:" وكذلك (باهلة) لا تكون اسماً للأب، وإنما تكون اسماً للأُمّ و[4] القبيلة أو الحيّ على السَّعة أيضاً".

قالت المحققة في الحاشية (4):"في الأصل: (أو)".

الظاهر أن ما في الأصل صواب محض.

60- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت قوله:

"ولا بدّ منه أن يُقال[6]: من أسماء القبائل ما أصله أن يكون اسماً للأبِ الأول، نحو (تميم)، ومنها ما أصله أن يكون اسماً للأمّ، نحو: (باهلة)، وفي هذين مضافٌ إليهما فيُقال: بنو فلانٍ وبنو فلانةٍ، كـ(بني تميم) و(بني أسد)...".

قالت المحققة في الحاشية (6):" كذا في الأصل".

الظاهر أولاً أن قوله:" ولا بدّ منه أن يقال" لا يصح معنى ولا صناعةً؛ إذ لا يوجد ما يعود عليه الضمير من (منه). وصحة الجملة تكون بالتكملة الآتية:" و[ما] لا بدَّ منه أن يقال".

والظاهر أن ضبط قوله:" مضافٌ" وهم، وأن الصواب:"مضافاً". والتقدير: يقال في (تميم وباهلة) في حال الإضافة إليهما...

والظاهر ثالثاً: أن الفاء في قوله:" فيقال" مقحمة.

61- جاء في ص 934 س9 قوله:" ومنها ما هو اسمٌ للقبيلة أو الحيّ لا للأب والأُمّ، وهذا لا يُقال فيه: بنو فلانٍ، ولا بنو فلانة، نحو: (قريش وثقيف ومَعَدّ) فإنْ أردتْ الحيَّ صرفتَ إنْ لم تكن فيه علَّة سوى التعريف".

الظاهر أنَّ قوله:"إنْ" تحريف، وأنَّ الصواب:"إذْ"

62- جاء في ص 937 س1 في حديثه عن قول الأخطل:

فإنْ تَبْخَلْ سدوسُ بِدِرْهَمَيْها فإنّ الريحَ طيبةٌ قبول

قوله:"ويروى:(فإنْ تَمْنَعْ سَدوسٌ دِرْهَمَيها). وهو سَدوسُ بن شيبان".

على هذه الرواية التي ذَكَّرَ فيها (سدوس) وصرفه، لا بد أن يكون:" دِرْهَمَيْهِمْ".

63- جاء في ص 944 س6 قوله:"ومنها ما يُحكى، ويجوز فيه الإعراب كـ﴿ص﴾ و﴿ق﴾، مَن اعتقد التذكير في الحروف منع الصرف، ومَن أنَّث صرَف، ولم يصرف[7]. وكذلك ﴿حم﴾ و ﴿يس﴾ و ﴿طس﴾، يحكي إنْ شاء، ويُعرب إنْ شاء، ويجعلها كـ(هابيلَ) و(قابيلَ) من الأعجمية، ولا يَصْرف، ويضعُها في الوجهين إذا التبست، تقول:(قرأتُ حاميم السجدة)، ومنها ما تكون فيه الحكاية والتركيبُ أيضاً، إذا أعربتَ تقول:(هذه طاسين ميم)، و(قرأتُ طاسين ميم)، و(تبركت بطاسين ميم). والإضافة جائزة كـ(حضرموتَ)".

قالت المحققة في الحاشية (7):" أي يجوز فيها الوجهان، لأنها أسماء حروف. انُظر الكتاب 3/ 260" قوله:" ومن اعتقد... ولم يصرف" صواب، ويُنظر لفهم مراده ص924-925 وسترى هناك أن السبب غير ما قالته المحققة في حاشيتها.

والظاهر أن قوله:" ويضعها" تحريف، وأن الصواب:" ويَصِفُها".

والظاهر ألاّ فائدة من الأمثلة المذكورة آخِراً إلا بضبطها بالشكل:" هذه طٰسينْ ميمْ" و" قرأتُ طٰسينْ ميمْ" و"تبركتُ بطٰسينْ ميمْ".

والظاهر أن ضبط قوله:"حضرموتَ" بفتح التاء وهم، وأن الصواب:"حضرموتِ"؛ لأنه قال "والإضافة جائزة كـ(حضرموتِ)". ومراده أن أسماء هذه السور التي عوملت معاملة (هابيل وقابيل) يجوز فيها الحكاية والتركيب والإضافة كما تجوز الإضافة في المركب كـ(حضرموتِ).

64- جاء في ص 951 س2 في حديثه عن (قطام) ونحوه واختلاف الحجازيين والتميميين فيها قوله:"وبنو تميم يُعربون في التسمية كما أعربوا العلم والصفة الغالبة منها؛ كـ(شَراءِ) و(حَذَامِ) و(قَطامِ)، ولم يصرفوا إلاَّ ما في آخره الراء، فإنّهم يتفقون مع أهل الحجاز على الكسر".

الظاهر أن قوله:"إلاّ" مقحم في هذا السياق. (يُنظر ما سلف ص 948 س4).

65- جاء في ص 961 س2 قولُه:"... وأصل (إلاّ) الاستثناء، ثم تكون صفةً حملاً على (غير) في النفي والإيجاب، ومنه قوله تعالى:﴿ ولو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ

لفسدتا﴾ وليست (لو) محمولةً على النفي عند سيبويه، ولذلك لم يجز البدل في الآية، والنصب على الاستثناء جائز لو قُرِئَ به، تقول:(مررتُ بالقومِ إلاّ زيدٌ) على النعت، و(ما مررتُ بالقومِ إلاّ زيدٌ)، و(جاءني القومُ إلاّ زيدٌ)، و(ما جاءني القومُ إلاَّ زيدٌ)، كلُّه على النعت...".

الظاهر أن ضبط "زيدٍ" بالرفع في المثالَيْن الأوّلَيْن وهم، وأن الصواب:"زيدٍ" بالجر؛ لأن (إلاّ) في الأمثلة كلها محمولة على (غير) في الإيجاب والنفي.

66- جاء في كلامه على بيت النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ ولا أحاشي منَ الأقوام من أحدِ

قوله ص 963 س5:" والرؤية فيه من القلب، ومفعولها الثاني (أَعْطى لفارهةٍ) في البيت بعدُ. وجعلُه ابنُ السِّيد (في الناس) وهمٌ".

الظاهر أن قوله:"وجعلُه ابنُ السِّيدِ (في الناس) وهمٌ" لا يصح معنى ولا صناعة، وأن الصواب:" وجعلَهُ ابنُ السِّيدِ (في الناس)، [وهو] وهمٌ".

67- جاء في تقديره لقول القائل:" لا مرحباً ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مَسَرَّةً" ص 988 س7 قولُه:"... لا أكرمَك كرامةً، ولا أسرَّكَ مَسَرَّةً".

الظاهر أن قوله:"أكرمَكَ... أسرَّك". بهذا الضبط وهم، وأن الصواب:"أُكْرِمُكَ... وأَسُرُّكَ...".

68- جاء في ص 991 س3 في أول (باب دخول ألف الاستفهام على "لا") قولُه": [في][2] دخولِ ألفِ الاستفهام على (لا) معنيان[3]: أحدهما: الإنكار والتوبيخ. والثاني: التمني".

قالت المحققة في الحاشية (2):"مطموسة في الأصل".

وقالت في الحاشية (3):" في الأصل: (معنيين)".

الظاهر أن تقديرها "في" غير موفق، وأن الصواب:"[يفيدُ]". وبهذا تصبح العبارة:"يفيد دخولُ ألفِ... معنيين". فتكون موافقة لما في الأصل.

69- جاء في الصفحة نفسها س2 من تحت بعد أن عرض رأي سيبويه في أنّ (لا) إذا دخلها معنى التمني بعد الهمزة فلا موضع لها... قولُه:" وبينهما فُرْقانٌ؛ لأنه يُحْمَلُ في (لا) إذا دخلها التمني على الموضع كما كان قبل دخوله، والسماع يؤيد سيبويه [وهو][(2)] القياسُ".

الظاهر أنّ قوله: (يُحْمَلُ) وهم في الضبط، وأن الصواب: (يَحْمِلُ)؛ لأن المراد هنا الزجاجي الذي قال في (الجمل) نسخة على توفيق الحمد (ص 240) "فالتمني يجري مجرى النفي في العمل" ولذلك قال بعد ذلك:" والسماع يؤيد سيبويه...".

والظاهر أيضاً أن قوله: [وهو][(2)] تحريف، وأن الصواب:"وكذلك".

قالت المحققة في الحاشية (2):"مطموسة في الأصل".

70- خرجت المحققة بيتي حسَّان:"حارِ بنَ كعبٍ..." و"لا بأسَ بالقومِ..." في الحاشية (4) في ص 992. وكانت خرجتهما في ص 754-755. فيكفي في مثل هذا الإشارة إلى تقدّمهما مع ذكر رقم الصفحة.

71- جاء في ص 994 س4 في أثناء حديثه عن حروف التحضيض قولُه:"ويدخلُها على الماضي معنى التوبيخ".

الظاهر أن العبارة السالفة لا تؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"ويدخلُها [بدخولها] على الماضي...".

72- جاء في ص 994 س2 من تحت في حديثه عن البيت:

تَعُدّونَ عَقْرَ النيب أفضل مَجْدِكم بني ضوطرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

قوله:" البيت لجرير يهجو الفرزدق، ويذكر معاقرة الإبل التي كانت بين أبي الفرزدق وسحيم بن وثيل، وكانت في زمن عليّ -رضي الله عنه- عقر سحيم بعض إبله، وعقر غالب جميع إبله يفضلُ عليه في الكرم...".

الظاهر أن قوله:" يفضلُ" تحريف، وأن الصواب:" لِيُفَضَّلَ".

73- جاء في ص 995 س2 من تحت:"... و(النيبُ) جمع (ناب)، وهي (فُعْلٌ)، بتقدير: نُيُب قلبت الضمة كسرة كـ(بيض)؛ لأجل الياء بعده...".

الظاهر أن ضبط "نُيُب" بضمتين وهم، وأن الصواب :"نُيْب".

والظاهر أن قوله:"بعده" تحريف، وأن الصواب:"بعدها".

74- جاء في (باب التصغير) ص 1010 س6 قوله:" والمزيدُ (فُعَيْعِل). و(فُعَيْعِل) الوزنُ لا المثالُ، لأنه قد يكون المثال (أُفَيْعِلَ)، نحو:(أُحَيْمِدَ)، و(فُعَيْعِلاً)، نحو:(مُكَيْرِمٍ)، و(فُعَيْلَين)، نحو (سُرَيحين)".

في النقل السالف عدة أمور:

أ- الظاهر أن قوله: (والمزيد) تحريف، وأن الصواب:"وللمزيد".

ب- والظاهر أن قوله:"وفُعَيْعِل" مقحم في هذا السياق، وأن العبارة:"وللمزيد (فُعَيعِل) الوزنُ لا المثالُ...".

ج- والظاهر أن قوله:"فُعَيْعِلاً" تحريف، وأن الصواب:"مُفَيْعِلاً".

د- والظاهر أن ضبط قوله:"فُعَيْلَين" وهم، وأن الصواب:"فُعَيْلِيْنَ".

75- جاء في ص 1010 س9 قوله:" فالثلاثي حكمه الذي بُنِيَ له الباب أنْ يُضمَّ أولُه، ويُفتحَ ثانيه، ويُزاد ياء التصغير ثالثةً، ويجري الرابع بوجوه الإعراب، إلاّ أن تدخله تاء التأنيث فيلزمه الفتحُ، نحو: (حميدة)...".

ثم جاء في ص 1011 س2 قوله:"... أو ما جُمِعَ بالواو والنون فيمَن يعقل، نحو:(عُثَيْمانَ) و(عُرَيّانَ)؛ لأنك تقول:(عُثْمانُون) و(عُرْيانُون). وما جمع على (فَعالِيْنَ) صُغِّرَ على (فُعَيْلِيْنَ)، نحو:(سُرَيْحِيْنَ) و(وُرَيْشِين) تصغير (وَرَشان). وكذلك الرُّباعيُّ مما زاد يُضَمُّ أوله، ويفتح ثانيه، وتُزاد ياءُ التصغير ثالثةً ويُكْسَرُ الرابع كان بعدَه حرف لين، أو لم يكن، نحو:(جُعَيْفِرٍ) و(سُفَيْرِج)".

الظاهر أن قوله:"أو ما جُمِعَ... وعُرْيانُون". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:" أو ما جُمِعَ بالواو والنون فيمن يعقل، نحو: (عُثَيْمان، وعُرَيّان) [فيلزمه الضَّمُ]؛ لأنك تقول..." لأن حديثه من أول الفقرة إلى آخرها عن الحرف الرابع. والهاء في (يلزمه) ترجع دائماً إلى الحرف الرابع.

والظاهر أيضاً أن قوله:" وما جُمِعَ على (فعالين)... و(وُرَيْشِين)". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية:"... صُغِّرَ على (فُعَيْلِن) [فيلزمه الكسر]، نحو: (سُرَيْحِين)...".

ويظهر أيضاً بعد ما تقدَّم أن قوله:" الرُّباعيُّ" تحريف، وأن الصواب:"الرابع". والمراد أن الحرف الرابع من الزائد على الثلاثة زيادةً بغير ما تقدَّم يكسر الحرف الرابع منه. ويؤيد هذا أنّه مَثَّل بـ(جُعَيْفِر) و(سُفَيْرِج)، والثاني تصغير (سفرجل) وهو خماسيّ لا رباعيّ. ويؤيده أيضاً أنه قال:"مما زاد" أي وكذلك يكسر الحرف الرابع مما زاد على الثلاثة. ولو كانت "الرباعيّ" لما كانت هناك حاجة لقوله:"مما زاد".

76- جاء في ص 1017 س2 من تحت قوله:" وهمزات الوصل كلُّها تُحذف في التحقير حيث كانت في ثُلُثيّ [الكلام][1] أو أكثر".

قالت في الحاشية (1):" إضافة يقتضيها السياق".

الظاهر أنّ قوله": ثُلُثَيّ" تحريف، وأن الصواب:" ثُلاَثيّ".

والظاهر بعد ما تقدَّمَ أن قولها:[الكلام] مقحم في هذا السياق. وليس إضافة يقتضيها السياق.

77- جاء في ص 1019 س1 قوله:" بابُ تصغير الرباعي[1]".

قالت المحققة في الحاشية (1):"... وجاء في غاية الأمل 596/2:(وليس في تصغير الرباعي استكراه عند الجماعة، وزعم ابن خروف انه مستكره).

الذي قاله ابن خروف في الباب القابل ص 1021 هو:" باب تصغير الخماسيّ. استكرهت العرب تصغيره للحذف منه، كما استكرهت تكسيره لذلك. فالتصغير فيه من وادي الجمع".

فإما أن يكون ابن بزيزة هو الواهم، أو تكون المحققة وهمت في النقل عنه.

78- جاء في الصفحة نفسها س2 من تحت قوله:"... و(رُسَيِّلَةٌ):(فُعَيِّلَةٌ)، و(مُلَيْهٍ):(فُعَيْلٍ)[5]...".

قالت المحققة في الحاشية رقم (5):" في الأصل: (فعيعل). ولم يُرِد الوزن التصغيري بل أراد الوزن الحقيقي".

الظاهر أن ما قالته المحققة في الحاشية صحيح، ولكن ما ذكرته في النص:(فُعَيْلٍ) وهم، والصواب:(مُفَيْعٍ)؛ لأنه مُعَلٌّ إعلال (قاضٍ) ونحوه.

79- جاء في ص 1020 س1 قولهُ:" وحرف اللين الثالث إن كان أصلاً أو زائداً للإلحاق كـ(أسود) و(جَدْول) و(عِثْيَر) جاز فيه الإدغام والإظهار، والإدغام أحسن".

الظاهر أن قوله:" جَدْوَل" تحريف؛ لأن الواو فيه زائدة لغير الإلحاق، وأن الصواب:" جَرْول"؛ لأن الواو فيه زائدة للإلحاق.

80- جاء في الصفحة نفسها س9 قوله:" وأما باب (فَعالٍ) كـ(سَماءٍ)... فإن شئت حذفت الياء الأخيرة على غير قياس لاجتماع الياءات، وأعربت الباقي، فقلت:(سُمَيٌّ) وإنْ شئت أعللتَها إعلال (قُوَيْضٍ) في تصغير (قاضٍ)، استثقلتَ الحركةَ في الياء فحذفتها، وحذفتَ الياءَ للساكنين، قلت:(سُمَىً) فصار منقوصاً، وهو القياس، والأول مسموع".

الظاهر أن قوله:"سُمَىً" وهم، وأن الصواب:" سُمَيٍّ"، أصلها (سُمَيِّيٌ) فمَنْ حذف الياء الأخيرة على غير قياس أعربه فقال:" هذه سُمَيٌّ" و(رأيتُ سميّاً) و(مررتُ بسُمَيٍّ). ومَنْ حذف حركة الياء الثالثة، ثم أعلَّه إعلال المنقوص قال:(سُمَيٍّ)، فيقول:(هذه سُمَيٍّ) و(رأيتُ سُمَيّاً) و(مررتُ بسُمَيٍّ). فعلامة الإعراب في المثالين الأول والثالث مقدرة على الياء المحذوفة، لأنه معلٌّ إعلال المنقوص. أما في المثال الثاني فإعرابه بالفتحة الظاهرة، لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها.

81- جاء في ص 1022 س10 قوله:" إلاّ أنهم قد حذفوا ألف التأنيث في (حُبارى) ونحوه، فقالوا:(حُبَيِّرٌ)، فأبقوا الألف الأولى، والحاجة إلى الثانية آكدُ، ولذلك زاد بعضهم تاء فقال:(حُبَيِّرَةٌ) فأبدل من اللام".

الظاهر أن قوله:" من اللام" وهم، وأنّ الصواب:"من الألف"، لأن الألف هنا ليست لام الكلمة.

82- جاء في ص 1023 س10 في (باب تصغير الخماسي) قوله:"وما في آخره [واوان][2] أو ياءان متصلان بياء التصغير، فلا يكسر حرفُ الآخِرة منهما لاجتماع الياءات".

العبارة غير واضحة، ولم أنتهِ إلى شيء فيها.

83- جاء في ص 1027 س6 في (باب تصغير الظروف) قوله:" وجميعُ ظروف المكان مذكرة إذا لم تكن فيه علامة تأنيث...".

الظاهر أن قوله:"إذا" تحريف، وأنّ الصواب:"إذْ"

والظاهر أيضاً أن قوله:"فيه" تحريف، وأن الصواب :"فيها" لقوله قبل ذلك:"مذكرةٌ".

84- جاء في الصفحة نفسها س4 من تحت:" والمراد بتصغير ظروف المكان والزمان تقريب المسافة، والدنوُّ من الشيء إن صح ذلك فيها؛ ولذلك لم تُصغّر (عند)، ولا (البارحة)، ولا (أمْسِ)، ولا (أوّل من أمسِ)، ولا (غيرُ)، ولا غيرُها ممّا ليس للتصغير فيه معنى".

الظاهر أن قوله:" ولا غيرُ" مقحم في هذا السياق.

85- جاء في ص 1031 س7 قوله في "باب تصغير الأسماء المبهمة":" وأسماء الإشارة: (ذا) و(تا) وما في معناهما. ومثناهما ومجموعهما:(اللذان) و(اللتان) و(الذين) و(اللاتي) و(اللواتي) و(اللائي)".

الظاهر أن قوله:" وأسماء الإشارة: (ذا)... ومثناهما ومجموعهما:(اللذان)..." تخليط، وأن الصواب يحصل بالتكملة الآتية:"... وما في معناهما. .[ومثناهما ومجموعهما:(ذان وتان وأولاءِ وأُولى). والأسماء المفتقرة إلى صلاتٍ (الذي والتي)] ومثناهما ومجموعهما:(اللذان واللتان...)".

86- جاء في الصفحة نفسها س5 من تحت:"... وتُدْغم ياءُ التصغير في الياء التي انقلبت عن الألف، وهي لام الكلمة في (ذا وتا وأولاءِ وأُولى) وتدغمهما أيضاً في ياء (الذي والتي والذين) وتزيد الياء عوضاً من ذهاب الحرف الأول... وتبقي الهمزة على كسرها، فتقول:(ذَيّا)... و(اللَّذيّا) في (الذي) و(اللَّتيّا) في (التي)، وفي التثنية:(اللَّذيّان)... وفي جمع المذكَّر:(اللّذَيّيْنَ)...".

الظاهر أن قوله:"الياء" وهم، وأن الصواب:"الألف"

والظاهر أنَّ قوله:"عوضاً من ذهاب الحرف الأول" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:" عوضاً من ذهاب [حركة] الحرف الأول".

87- جاء في ص 1036 في حديثه عن غير المقيس في باب النسب قولُه:"... وفي العظيم الجُمَّة (جُمَّانيٌّ) والقياس... وفي الشتاء:(شتائيٌّ)، وفي الروُّح:(رُوحيٌّ)، وفي دَرابَ جِرد:(درابيٌّ). وغيره مسموع".

الظـاهر أن فـي أمثلـة غيـر المقـيس نقـص، وأن تمـام العبـارة يكـون بالتكملـة الآتيـة:"... وفـي العظـيم الجُمَّـة:(جُمانيٌّ) [وفـي الشتاء:(شَـتَوِيٌّ"، وفـي الرُّوح:(رُوحانيٌّ)، وفي دَرابَ جِرْد:(دَراوَرْدِيٌّ) والقياس..." (يُنظر الجمل 252) نسخة علي توفيق الحمد.

88- جاء بعد النقل السابق قولُه:"والقياس أن يبقى الاسم بعد النسب على ما كان عليه قبل النسب، إلاّ ما أَعلّوا وغَيَّروا واطَّرَد في المثال ذلك، نحو حذف الياء من (فَعِيْلة) و(فُعَيْلَة) و(فَعُولة)...".

الظاهر أن قوله:"... حذف الياء من... و(فعولة)". لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:"... حذف الياء [والواو] من...".

89- جاء في حديثه عن قول عبد يغوث:

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبلي أَسيراً يمانيا

قولُه ص 1048 س4:" وقال بعضهم يجوز أن يكون (تَرَى) للغيبة، وجزم الياء فحذف الحركة، كقراءةِ قنبل ﴿ إِنّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ ﴾".

الظاهر أن قوله:"الياء" مقحم في هذا السياق، وأن قوله:"فحذف" تحريف، وأن الصواب:"بحذف".

والظاهر أن قراءة:"ويَتَّقِ" بحذف الياء ليست بقراءة قنبل أولاً، ويفوت بها الاستشهاد ثانياً. وقراءة قنبل والتي بها الاستشهاد:" ويتقيْ" بالياء. (يُنظر السبعة 351). (ويُنظر ما سلف التعليق رقم : 53/ المجلد الثاني).

90- جاء في ص 1049 س4 قوله في نفس السياق السابق:" وقيلَ: جزَم مضارع (راءَ) المقلوب فقال: كأنْ لم ترأى، ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء، ثمّ أبدل بالهمزة الياء، ثم أبدلها ياءً على لغة مَن يقول (أفعي) في (أفعَىْ) في الوصل...".

الظاهر أن قوله :"لم ترأى" تحريف، وأن الصواب:"لم تَرَأْ"

والظاهر أن قوله:" ثم أبدل بالهمزة الياء" مقحم في هذا السياق.

91- جاء في ص 1052 س5 في حديثه عن الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل قوله:" وفي فعلين مضمرين ممّا لا همزة فيه، وهما (تَفاعَل) و(تَفَعَّل) قال تعالى:﴿ فادَّرأْتُمْ فيها﴾، وقال تعالى:﴿ وَازَّيَّنَتْ﴾".

الظاهر أن قوله:"مضمرين" وهم، وأن الصواب""مدغمين".

92- جاء في ص 1053 س1 قوله:" وقوله:(وإن كان ثالث الفعل مضموماً)، يريد: ضمةَ أصلٍ لازمة، كقولهم:(امْرُؤٌ) و(ابْنُمٌ) و(امْشُوا)، فهذا مضموم، ولم تُضمّ الهمزة لكون الضم عارضاً فيها...".

الظاهر أن قوله:" ضمة أصل لازمة، كقولهم" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يكون بالتكملة الآتية:" ضمة أصل لازمة [لا] كقولهم...".

93- جاء في ص 1057 س5 وس7 في أبيات النابغة الجعدي البيتان:

"ويصهلُ في مثل جَوْف الطَّوِيّ .... البيت

وفي بعض القصيد:

وبعض الأخلاّء عند البلاءِ والرزْءِ أرْوَغُ مِنْ ثَعْلَبِ"

وصوابهما:

ويصهلُ في مثل جوف الطّويْ يِ.... .... البيت

وفي القصيد:

وبعض الأخلاّء عند البلا ء والرّزءِ... ... .."

94- جاء في ص 1059 س2 قولُه في (باب البناء):"وكذلك (ما) النكرة والتامة أيضاً، نحو:(بما مُعْجِبٍ لك) و(نِعِمّا) محمولتان على لفظ الشرطية وأخواتها. وكذلك الخبرية فمحمولة على لفظ الاستفهامية أو على (ربَّ)".

الظاهر أن قوله:" وكذلك (ما) النكرة والتامة أيضاً" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:" وكذلك (ما) النكرة [الموصوفة] والتامة أيضاً..."

والظاهر أن قوله:" وكذلك الخبرية..." لا يؤدي المعنى المراد أيضاً، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية:" وكذلك [كم] الخبرية...".

95- جاء في الصفحة نفسها س7 قوله:" والبناء على الحركة يكون لأشياء: منها المزية على ما لم يُعْرب قطُّ، أو لوقوعه موقع المعرب، وهو الفعل الماضي، أو لمضارعته ما ضارع المتمكن، نحو:(من عَلِي) ضارع (من مُعالٍ) ...".

والظاهر أن قوله:" مِنْ عَلِي" تحريف، وأن الصواب:" مِنْ عَلَى".

96-جاء في الصفحة نفسها أيضاً قوله:" والاختصاص بالضم لكونها حركةً لا تكون إعراباً في المبنيّ عليها في حال إعرابه، وهو المنادى المفرد و(قبلُ وبعدُ وأوّلُ)؛ لأن المنادى لا يدخله الرفع إعراباً، والظروفُ لا تُعربُ بالرفع، وفيها حملٌ عليها، نحو:(حيثُ وقطُّ وحسبُ)".

الأولى في ضبط قوله:" والظروفُ" أن يكون بالنصب عطفاً على قوله:"المنادى".

والظاهر أن قوله:" وفيها حملٌ عليها" لا يؤدي المعنى المراد، وأن ذلك يحصل بالتكملة الآتية وبتغيير ضبط قوله:"حملٌ": "وفيها [ما] حُمِلَ عليها...".

97- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت :"والفتح فيها للتخفيف، وفي كل موضعٍ بُنيَ على الفتحة، وهي على أحكام. ومنها الإتباع للألف والفتحة، نحو ﴿لا تُضارَّ﴾ و(فَعِلْنَ)، ولتاء التأنيث نحو:(جَمْرَةٍ وتَمْرَةٍ) وبابها".

الظاهر أن قوله:" وفي كل موضع بُني على الفتحة" لا يؤدي المعنى المراد، ولم أنتهِ فيه إلى شيء.

والظاهر أن قوله:" ومنها..." بالواو يُشْعِرُ بسقط لم أنته إلى تقديره.

والظاهر أن قوله:"فَعِلْنَ" وهم، والأشبه:" فَعَلَ".

98- جاء في ص 1060 س2 قوله:" والكسر لالتقاء الساكنين، وقد تكونُ لأنّ الكسرةَ من علامات التأنيث، والمبني عليها [المؤنث، نحو:][1] (حَذامِ وقطامِ...".

قالت المحققة في الحاشية (1):" مطموسة في الأصل".

الظاهر أن قوله:" لأنّ" مقحم في هذا السياق. ويكون ضبط قوله:"الكسرة" بالرفع:" وقد تكونُ الكسرةُ...".

والظاهر أن قوله:" المؤنثُ" تحريف، وأن الصواب:" مؤنثٌ".

99- جاء في ص 1061 س1 قوله: و[جَيْرِ][1] كلمةٌ تُؤَكِّد بها العربُ اليمينَ كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي ورَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾".

قالت المحققة في الحاشية (1):" غير واضحة في الأصل...".

الظاهر أن قولها "جير" وهم محض، وأن الصواب:" إنّ"، وبذلك تناسب الشاهد بعدها.

(الأخطاء المطبعية في كتاب "شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي" تحقيق ودراسة) إعداد الدكتورة سلوى محمد عرب.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
252	3 من تحت	بهضهما	بعضهما
257	5	شيْئ	شيءٌ (وهو متكرر كثيراً)
257	5 من تحت	مأخوذٌ	مأخوذةٌ
263	9	والمؤنث المخاطبة	والمؤنثة المخاطبة
266	6	لكونِ العينُ	لكونِ العينِ
266	9	إلى ذلك	لذلك
309	1	ذهّ	ذِهْ
338	4	قال	قالا
353	8	إذا قمتَ	إذا أقمتَ
355	3	التعدي	المتعدي
365	5	وجوداً	وجواداً
367	7	حَدَّ ثْتُمُوهُ	حُدِّ ثْتُمُوهُ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
373	1	المرَّةَ الواحدةَ	للمرَّةِ الواحدةِ
378	3	أنّ	إنّ
378	8	وبابه	وبابها
381	3	عنه	عنها
384	2 من تحت	مَنْ قائل	مِنْ قائل
398	4	لظهور	بظهور
401	3 من تحت	وأثبت	وأثبته
408	2	بفِعل	فعل
433	10	جَلَّةً	خَلَّةً
441	5	ويردُّ	ويَرِدُ
448	2	فيها	فيهما
452	3	رفعاً ونصباً	نصباً ورفعاً
454	9	إلكم	ألكم
456	الأخير	إنَّ	أَنَّ
489	8	فَمِيَّ	فَمِيْ
491	2 من تحت	لكيّ	لكيْ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
494	1 من الحاشية	الخطفيّ	الخطفَى
496	5	تُعْيي	تَعْيَى
501	2 من تحت	تا الله	تالله
502	5	أيْمُنُ	ايْمُنُ (يتكرر في الباب كثيراً)
502	5	كونِ الجملةُ	كونِ الجملةِ
512	3 من تحت	ورثباتها	وإثباتها
522	الأخير	لم يتقدمْ	لم يُقَدِّمْ
537	الحاشية (4)	الخلقه	الخليقة
546	1	الخطفيّ	الخطفَى
549	1	لم يدخل	لم تدخل
591	5	"إنَّ"	"إنْ"
601	1	"مَنْ"	"مِنْ"
609	4	نِصْفاً	نَصَفاً
610	1	النِّصف	النَّصْف
616	2 من تحت	الخذالا	الخِذالَ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
638	2	الرُّوُمُ	الرُّسُومُ
639	4	الآخَرِ	الآخِرِ
639	5	الأو	الأول
651	4 من الحاشية	والواقعة صلة	والواقعة صفة
655	5	في الإعمال)[4] وفي المعنى	في الإعمال وفي المعنى)[4]
658	6	وحالاته	وخالاته
662	7	مِنْ مرَّ	مِنْ مَرِّ
670	4	التفاح هو	التفاحة هي
673	3	متعرِّض	معترضة
675	3 من تحت	عرق النَّساء	عرق النَّسا
685	5	يا خبراً	يا خيراً
691	4	الذميم	الدميم
691	9	واستبعده	واستعبده
714	3 من تحت	لإنّه	لأنَّه
715	الحاشية (5)	مشفوق عليه	مُشْفَق عليه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
722	3	[للمخاطبين]	[المخاطبين]
722	2 من تحت	على غير الإسلام	على غير المسلمين
723	الحاشية (6)	طيئيّة	طائيَّة
725	2	فميىّ	فميّ
728	3 من تحت	"ابن أمّ"	"ابن أُمّيْ"
735	2	تَدافُعَ الشيبُ	تدافُعَ الشيبِ
744	2 من تحت	"ياء"	"يا"
753	الأخير	المحذوف	الحذف
756	5	الحارث ابن ورقاء	الحارث بن ورقاء
756	7	وراعيَةُ	وراعيَهُ
756	8	غلامَة وابنه	غلامه وإبلَهُ
763	5	عمرَ ابن مخزوم	عمَر بن مخزوم
769	4	إنهم	أنّهم
776	6	شَفَّيني	شَفَّني
778	4	مبتدأَة	المبتدأ
804	5	قولُه	قولَه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
821	3	لإن	لئن
828	3 من تحت	الرقيق	الدقيق
829	4 من تحت	إلاّ أَنَّ	أَلاَ إِنّ
837	الحاشية (1)	قد كان...	قد كاد...
840	3	زيادة ابن زيد	زيادة بن زيد
851	5	الجري	الجَرِيْء
858	4	بالموجِبِ	بالموجَبِ
865	3	تَرُدُّ	تَرِدُ
867	5	وأيُّ	وأيٌّ
876	2	الطبيعة	والطبيعة
884	3 من تحت	كنتَ	كنتُ
890	الحاشية (1)	هلى	على
890	الحاشية (1)	إفسد	أفسد
891	الحاشية 2	الإمكان	لإمكان
896	الحاشية 3	مؤرخ	مؤرج
898	3 من تحت	يوقف	يقف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
899	1	فكلباهما	فكلاهما
902	3 من تحت	ومَوْحَدْ	ومَوْحَدَ
904	9	وأفْعَل	وافْعَلَّ
915	6 من تحت	ولم يُنْقَلْ	ولم تُنْقَلْ
925	7	عماً	علماً
937	5	تَرِدهُ	تَرُدُّه
942	3	ترثي	يرثي
949	2 من تحت	معدولة	فمعدولة
949	الحاشية 3	وهو بنو	وهم بنو
951	7	على	عن
958	3	ألاّ	إلاّ
958	الحاشية 2	فعمل منه	فعمل فيه
962	الأخير	إبا الأصبغَ	أبا الأصبغِ
993	4	التَّجشّؤُ	التَّحشّؤُ (بالحاء)
995	3 من تحت	تَحْسُبُونَ	تَحْسِبُونَ
1012	2 من تحت	البلبلَ	البلبلُ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
1020	5	جمع	جميع
1022	4	نَطَيْلِيقٌ	نُطَيْلِيقٌ
1022	7	فيبقى (شهيباب)	فيبقى (شهباب)
1023	9	عُضِيْرِفٍ	عُضَيْرِفٍ
1023	3 من تحت	ورددتَ	أو رددتَ
1025	الأخير	لأنها الفاعل	لأنها للفاعل
1027	2	الظروف لغة	الظرف لغة
1031	4 من تحت	و(أُولي)	و(أُولى)
1049	3	لبعدِ	لبعدِهِ
1053	3 من تحت	إِوْ	أَوْ
1057	5 من تحت	مَلْكُها	مِلْكُها
1066	1	مِ نْ	مِنْ